قانون الدكتوراة الفخرية

د.أحمد عبد الظاهر

أستاذ القانون الجنائي بجامعة القاهرة

المستشار القانوني بدائرة القضاء- أبوظبي

2025

قانون الدكتوراة الفخرية

الدكتور أحمد عبد الظاهر

أستاذ القانون الجنائي بجامعة القاهرة

المستشار القانوني بدائرة القضاء – أبو ظبي

مقدمة

يوم الأربعاء الموافق التاسع من شهر يناير ٢٠٠٢م، يشكل علامة فارقة في حياتي. فقد شهد هذا اليوم حصولي على درجة الدكتوراة في القانون الجنائي من جامعة باريس ٢ (بانتيون أساس) في الجمهورية الفرنسية، بعد مناقشة استمرت لعدة ساعات، شارك فيها أستاذي الجليل الأستاذ الدكتور المغفور له بإذن الله محمود نجيب حسني، أستاذ القانون الجنائي وعميد كلية الحقوق الأسبق ورئيس جامعة القاهرة الأسبق. وكم كنت حريصاً على مشاركة أستاذي الجليل في مناقشة رسالة الدكتوراة. كيف لا وقد كان بالنسبة لي ولغيري من الباحثين في القانون الجنائي مثلاً أعلى في الحياة العلمية والأكاديمية، وعميد فقه القانون الجنائي العربي بلا منازع، وأحد العلامات البارزة في الحياة القانونية المصرية. وأثناء فترة وجوده في العاصمة الفرنسية للمشاركة في مناقشة رسالتي للدكتوراة، كنت مرافقاً له أثناء تنقلاته، حيث اعتدنا على التنقل بالتاكسي في عاصمة النور. وأثناء إحدى المرات التي حظيت فيها بهذه الصحبة العزيزة على قلبي، سألت أستاذي عن إحدى الوقائع التي قد تخفى على العديد من شباب أعضاء التدريس في كلية الحقوق جامعة القاهرة، ويجهلها الرأي العام المصري والعربي، وأعني بها اقتراح منح الرئيس الراحل محمد أنور السادات الدكتوراة الفخرية في القانون. ففي أثناء فترة عمادة أستاذنا الجليل لكلية الحقوق جامعة القاهرة (١٩٧٧– ١٩٨٢)، اقترح بعض أعضاء مجلس الكلية منح الدكتوراة الفخرية لرئيس جمهورية مصر العربية آنذاك، الرئيس الراحل محمد أنور السادات. ويبدو أن هذا المقترح قد جاء بمناسبة حصول جيهان السادات على ليسانس اللغة العربية من كلية الآداب بجامعة القاهرة في العام ١٩٧٧م، ثم حصولها في العام ١٩٨٠م على درجة الماجستير في الأدب المقارن من الكلية ذاتها، قبل أن تنال درجة الدكتوراه في النقد، في العام ١٩٨٦م، أي بعد وفاة الرئيس الراحل محمد أنور السادات بحوالي خمس سنوات.

ولكن الأستاذ الدكتور محمود نجيب حسني، عميد كلية الحقوق آنذاك، رفض المقترح، مبرراً رفضه بأن الدكتوراة الفخرية في مجال القانون يتم منحها فقط للشخصيات القانونية التي أدت خدمات جليلة في مجال القانون، دون أن تتاح لهم الفرصة للحصول على درجة الدكتوراة الأكاديمية في هذا المجال. ولما كان هذا

الشرط غير منطبق على الرئيس الراحل محمد أنور السادات، لذا فقد رفض الأستاذ الدكتور محمود نجيب حسني منحه الدكتوراة الفخرية.

ومن ناحية أخرى، وبعد العودة من باريس والحصول من جامعة باريس ٢ على درجة الدكتوراة، وبمناسبة نية هذه الجامعة منح درجة الدكتوراة الفخرية لأستاذي الجليل المغفور له بإذن الله تعالي، الأستاذ الدكتور محمود نجيب حسني، طلب مني أستاذي كتابة نبذة عنه مبيناً فيها أسباب الترشيح، مبرراً ذلك بأنه لا يجيد الكتابة عن نفسه. وقد اعتمدت في كتابة أسباب الترشيح على عبارة منقوشة على مقبرة العظماء، وهي أن «الوطن يشعر بالامتنان للعظماء»[١]. فقد كانت هذه العبارة حاضرة في ذهني عند كتابة أسباب ترشيح أستاذي الجليل للدكتوراة الفخرية من جامعة باريس ٢، بحيث ارتأيت أن أقوم أولاً بكتابة إسهامات أستاذنا الجليل في ميدان الفقه والإدارة والأعمال المجتمعية الأخرى[٢]. وبعد الانتهاء من ذكر هذه الاسهامات المتميزة، وتقديراً وعرفاناً لهذه الإنجازات، بدأت في كتابة أوجه التكريم التي حصل عليها من الوطن، متمثلاً في الجوائز العلمية التي حصل عليها، حيث قمت بالربط بين الجزء الأول من مبررات الترشيح والجزء الثاني من هذه المبررات بعبارة:

A une telle personalité, il est normale que la patrie soit reconnaissante.

والواقع أن ما دفعني لكتابة هذا المقال هو إبراز تراثنا الذي نفخر به جميعاً، وإبراز النماذج الإيجابية في تاريخنا المعاصر، وإلقاء الضوء في الوقت ذاته على المشكلات المجتمعية التي نعاني منها في الوقت الحاضر، وصولاً إلى بيان الآليات القانونية اللازمة للتعامل معها.

---

(١) La patrie est reconnaissante aux grands hommes.

(٢) راجع: مقالنا بعنوان «قانون الدكتوراة الفخرية»، جريدة الوطن، نافذة الرأي، الثلاثاء ٢٢ ذو القعدة ١٤٤٦هـ الموافق ٢٠ مايو ٢٠٢٥م الموافق ١٢ بشنس ١٧٤١ق، السنة ١٤، العدد ٤٧٦٩، ص ٦.

أهمية الدراسة

بدأ البعض يتحدث مؤخراً عما أسماه «فوضى منح الدكتوراة الفخرية»[٣]. فعلى حد قول أحد الكتاب: «تتواصل معي العديد من الكيانات الوهمية عن طريق البريد الإليكتروني وتقدم لي عروضاً للحصول على الدكتوراة الفخرية نظير مقابل مادي بالدولار، بحجة أن الدكتوراة عن مجمل أعمالي التي تخصصت وتميزت فيها، ولخبرتي الطويلة في مجال التعليم الجامعي والتي تجاوزت الثلاثين عاما، ولمساهماتي الكبيرة في مجال الإعلام العلمي لفترة تجاوزت العشرين عاما»[٤].

والواقع أن موضوع الدكتوراة الفخرية يثور بين الحين والآخر؛ ففي شهر مايو ٢٠١٩م، ترددت بعض الأقوال عن تكريم جامعة طنطا للفنان الشعبي شعبان عبد الرحيم، ومنحه درع كلية الطب بالجامعة، فضلاً عن «منحه الدكتوراه الفخرية»، وذلك بعد ما أجرى فحوصاً طبية لديها وقرر إقامة حفل خيري لمصلحة الطلاب. واشتعلت حملة هجومية واسعة من الرأي العام المصري، في المواقع والصحف، وعلى صفحات التواصل، بعد نشر «خبر التكريم»، فأصدرت جامعة بنها بياناً قالت فيه: «تابعت جامعة بنها ردود الأفعال المختلفة على مواقع التواصل الاجتماعي حول زيارة الفنان شعبان عبد الرحيم لمستشفى بنها الجامعي، لإجراء بعض الفحوص الطبية داخل المستشفى، ولقائه برئيس الجامعة وعميد كلية الطب، ونحن نبين أن الفنان شعبان عبدالرحيم زار كلية الطب، لإجراء مجموعة من الفحوص والتحاليل،... وأن أطباء المستشفى الجامعي قاموا بأداء واجبهم تجاه الفنان»، وتابع البيان أنه «عقب انتهاء جميع الفحوص، عرض شعبان عبد الرحيم إقامة حفل خيري في استاد بنها الرياضى، على أن يخصص عائده لمصلحة المستشفى الجامعي، بعد ما شاهد على

---

(٣) راجع على سبيل المثال: أمل محمد، ليست شهادة علمية ولا تمنح ألقابا.. فوضى منح الدكتوراه الفخرية، موقع الجزيرة نت، ٢٨ أغسطس ٢٠٢١م.

(٤) د. طارق قابيل، فوضى الدكتوراه الفخرية تجتاح عالمنا العربي!، موقع ملهم، ١٢ تشرين أول ٢٠٢٢م.

الطبيعة حجم وأعداد المرضى المترددين على الأقسام العلاجية المختلفة»، ولم يتطرق البيان نفياً أو تأكيداً لـ«خبر التكريم»[٥].

وفي شهر أغسطس ٢٠٢١م، أثار خبر حصول الممثل المصري محمد رمضان على شهادة الدكتوراه الفخرية من أحد المراكز التي تتخذ من الجمهورية اللبنانية مقراً لها، واسمه هو المركز الثقافي الألماني الدولي، جدلاً واسعاً بين رواد مواقع التواصل الاجتماعي، وأعلنت الجهة المانحة للدكتوراه الفخرية سحبها تلك الشهادة، وأصدرت السفارة الألمانية بالقاهرة بياناً نفت فيه علاقة ألمانيا بالجهة المانحة[٦]. إذ أثار الموضوع جدلاً ولغطاً كبيراً بين رواد مواقع التواصل الاجتماعي، لا سيما وأن الكثيرين قد تساءلوا عن سبب منح هذه الشهادة، وما تحمله من قيمة أكاديمية. إذ علق أحد الكتاب على هذا الحدث، قائلاً: الفقاعة الأخرى كانت حول حصول أحد المشاهير على دكتوراه فخرية من مركز مغمور في دولة عربية، هذا الشخص مشهور عنه البلبلة وإثارة الجدل بصفة دائمة، والاستعراض بثروته واستفزاز المجتمع، كمية كبيرة من المنشورات المستنكرة لما حدث وكيف يحصل هذا الشخص على دكتوراه وهو لم يبذل مجهوداً، بل إن الكثير من باحثي الماجستير والدكتوراه شعروا بالغبن حيال هذا الموضوع، وما ينطبق على الموضوع الأول ينطبق على الموضوع الثاني، حيث لو بحث القارئ عن ذلك المركز الذي قام بمنح الدكتوراه لوجد أن المركز برمته عبارة عن مركز تدريب مغمور، ولا يمتلك سوى صفحة هزيلة على الـ «فيس بوك»، وأنه غير مخول بمنح أي شهادات دكتوراه فخرية أو غير فخرية، هذه الظاهرة أصبحت رائجة وهناك المئات وربما الآلاف من الكيانات الوهمية على الـ «فيس بوك»

---

(٥) راجع: جريدة الإمارات اليوم، دبي، ٣ مايو ٢٠١٩م، خبر تحت عنوان: احتجاج برلماني بشأن تكريم «شعبولا» من قبل كلية الطب.. استياء من أنباء عن منح جامعة بنها الدكتوراه الفخرية لشعبان عبد الرحيم.

(٦) راجع: موقع (BBC News) عربي، ٢٨ أغسطس/ آب ٢٠٢١م، خبر تحت عنوان «محمد رمضان: شهادة الدكتوراه الفخرية تثير جدلاً حول صحة وأحقية منحها له، فما قصتها؟»؛ موقع سكاي نيوز عربية، أبو ظبي، ٢٦ أغسطس ٢٠٢١م، خبر تحت عنوان: «دكتوراه» محمد رمضان الفخرية.. مركز «مجهول» وراء منح الشهادة؛ جريدة الإمارات اليوم، دبي، ٢٧ أغسطس ٢٠٢١م، خبر تحت عنوان: «محمد رمضان لم يدفع مليماً مقابل الدكتوراه».. رئيس المركز اللبناني يؤكد.

تمنح ألقاباً هلامية، مثل سفير النوايا الحسنة، وسفير السلام الدولي، والدكتوراه الفخرية، بل إن البعض تمادى في السخافة واخترع ما يسمى الدكتوراه الفخرية الملكية[٧].

وبعد ذلك بعام تقريباً، وتحديداً في شهر أكتوبر ٢٠٢٢م، تصدر خبر حصول سيد عبدالحفيظ، مدير الكرة بالفريق الأول لكرة القدم بنادي الأهلي المصري آنذاك، على الدكتوراه الفخرية من جامعة ديلفورد الأمريكية (LLC) الخاصة صفحة نادي الأهلي الرسمية، وأذاعته نشرة قناته الرسمية، وأبرزت صورة تسلم نجم الكرة السابق شهادة الدكتوراه الفخرية من وفد من الجامعة المذكورة، والتي اهتم رئيسها أن يسلمها بنفسه لمدير الكرة بالنادي الأهلي آنذاك. وقد أثار هذا الخبر الجدل من جديد حول ما يسمي «الدكتوراه الفخرية»، وحقيقة هذه الدرجة، ومدي جديتها[٨]. كذلك، أثارت الدكتوراة الفخرية المقدمة إلى مدير الكرة السابق بالنادي الأهلي، شغف المتابعين للبحث عن الجامعة المانحة لها، حيث ثبت أنها ليست جامعة، ولكنها شركة مسجلة في إحدى الولايات الأمريكية، لتقديم خدمات التعليم عن بعد، والشهادات الصادرة عنها ليست شهادات معتمدة من أي نظام تعليمي أكاديمي أمريكي. كما أن الشركة ليس لها أي وجود في الولايات المتحدة الأمريكية، إلا من خلال وكيل مراسلات تجارية، وليست معتمدة من نظام التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية، بل وتطلب مبالغ مالية مقابل منح شهادات ودرجات علمية مزيفة، مثل الدكتوراه الفخرية. وسبق أن أصدرت منصة (Fraud Wiki)، وهي منصة متخصصة في كشف الجامعات الوهمية والمزيفة، تحذيراً من شركة جامعة ديلفورد الأمريكية الخاصة، واصفة إياها بأنها جامعة وهمية تمارس نشاطها من تركيا، وهي ليست أكثر من موقع إلكتروني لبيع الشهادات. وفي الحقيقة تنتشر شركات تقديم الخدمات التعليمية عن بعد في الولايات المتحدة الأمريكية وعدد من الدول الأخرى، ولكن لا يمكن اعتبارها مؤسسات أكاديمية، كما لا يُعترف بأي شهادة صادرة عنها من المؤسسات الأكاديمية الدولية[٩].

---

(٧) د. علاء جراد، الدكتوراه الفخرية ومؤشر دافوس، جريدة الإمارات اليوم، دبي، عمود ٥ دقائق، ٣٠ أغسطس ٢٠٢١م.

(٨) راجع: جريدة الإمارات اليوم، دبي، ١٣ أكتوبر ٢٠٢٢م، خبر تحت عنوان: «أزمة في الأهلي المصري بعد حصول مدير الكرة على الدكتوراه الفخرية».

(٩) د. طارق قابيل، فوضى الدكتوراه الفخرية تجتاح عالمنا العربي!، موقع ملهم، ١٢ تشرين أول ٢٠٢٢م.

وفي شهر مايو ٢٠٢٣م، تصدّرت الممثلة المصرية سمية الخشاب الترينـد على منصة «تويتر» في مصر، بعد تباهيها وتفاخرها بحصولها على شهادة دكتوراه فخرية من منظمة للأمم المتحدة، تبين لاحقاً أنها «مزيّفة». ونشرت سمية الخشاب صوراً ومقاطع فيديو عبر خاصية «ستوري» بحسابها على «انستجرام»، تشكر منظمة الأمم المتحدة للفنون على منحها الشهادة التي حملتها بين يديها مرتدية لباس التخرج، وسط نخبة من النجوم، قبل أن تحذف الصور ومقاطع الفيديو، بعدما كشفت الأمم المتحدة حقيقة الأمر، نافية علمها بهذه المنظمة. ففي بيان رسمي، شرح مسؤول في المكتب الإعلامي للأمم المتحدة الأمر، طالباً فتح تحقيق في شأن هذه المنظمة الوهمية. وتبين أن الصفحة المنسوبة للأمم المتحدة دشنها محتال، حيث قام في العام ٢٠١٤م بتأسيس جمعية وهمية في ولاية كاليفورنيا، ولها مكتب رئيسي في نيويورك، ومكاتب فرعية في نيوجيرسي ولوس أنجلوس، وهولندا، وتمكن من النفاذ إلى وسائل الإعلام المصرية عبر فعاليات اجتماعية يدعو لها باسم الأمم المتحدة(١٠).

وإذا كان البعض يرى أن الطريقة المثلى للتعامل مع هذه الفقاعات هو التجاهل، وعدم الالتفات لهذه التفاهات(١١)، فإن التنظيم القانوني لموضوع الدكتوراة الفخرية يبدو أمراً ضرورياً ولازماً في اعتقادنا. ومن هنا، جاءت فكرة هذا المقال، والذي ارتأيت من المناسب أن يكون عنوانه هو «قانون الدكتوراة الفخرية». والواقع أننا لسنا هنا بصدد قانون قائم وساري بالفعل، وإنما هي دعوة للجهات التشريعية لسن مشروع قانون وإقراره، بحيث يتضمن تنظيماً متكاملاً وشاملاً لكافة جوانب الموضوع الذي نحن بصدده.

---

(١٠) راجع: جريدة الإمارات اليوم، دبي، ١١ مايو ٢٠٢٣م، خبر تحت عنوان: «الأمم المتحدة تتدخل: شهادة الدكتوراة مع سمية الخشاب مزورة»؛ جريدة الخليج، الشارقة، ٩ مايو ٢٠٢٣م، خبر تحت عنوان: سمية الخشاب تثير الجدل بالدكتوراه الفخرية.. و«الأمم المتحدة» تنفي.

(١١) راجع: د. علاء جراد، الدكتوراه الفخرية ومؤشر دافوس، جريدة الإمارات اليوم، دبي، عمود ٥ دقائق، ٣٠ أغسطس ٢٠٢١م.

وجدير بالذكر في هذا الصدد أن مجلس النواب المصري قد اهتم بالموضوع، حيث تقدم أحد أعضاء المجلس بتعديل تشريعي لقانون تنظيم الجامعات رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢ لإخضاع الشهادات الفخرية ومنها الدكتوراه الفخرية للقانون وإنشاء جهاز لمراقبة هذه الشهادات واعتمادها وعدم استخدامها بدون اعتماد هذا الجهاز[١٢].

التشريعات موضوع الدراسة

على حد علمنا، لا يوجد قانون واحد على مستوى العالم سبق له تنظيم موضوع الدكتوراة الفخرية. وربما يكون المرسوم الذي أصدره الوزير الأول في المملكة المغربية رقم ٢.٠٣.٣١٧ صادر في ١٨ من شعبان ١٤٢٤ (١٥ أكتوبر ٢٠٠٣) يتعلق بمنح لقب الدكتوراه الفخرية من لدن الجامعات، هو أول أداة تشريعية على مستوى العالم العربي تتناول بالتنظيم هذا الموضوع[١٣]. ومؤخراً، وتحديداً في الرابع عشر من شهر مايو ٢٠٢٠م، خرجت إلى النور لائحة منح الدكتوراة الفخرية في جامعة الشارقة، الصادرة بقرار رئيس جامعة الشارقة رقم ١٣ لسنة ٢٠٢٠م[١٤].

---

(١٢) راجع: جريدة الوطن، القاهرة، أحزاب وبرلمان، السبت الموافق ٢٨ أغسطس ٢٠٢١م، خبر تحت عنوان: بعد تحولها إلى «سبوبة».. تحرك برلماني بشأن «الدكتوراه الفخرية»؛ جريدة الإمارات اليوم، دبي، الأول من سبتمبر ٢٠٢١م، خبر تحت عنوان: «دكتوراه» محمد رمضان تصل البرلمان المصري.. ألمانيا ولبنان تقولان كلمتهما بحق «نمبر وان».

(١٣) خضع هذا المرسوم للتعديل مؤخراً بموجب المرسوم رقم ٢.٢٢.٧٦٩ صادر في ٩ ربيع الأول ١٤٤٥ (٢٥ سبتمبر ٢٠٢٣) بتغيير وتتميم المرسوم رقم ٢.٠٣.٣١٧ الصادر في ١٨ من شعبان ١٤٢٤ (١٥ أكتوبر ٢٠٠٣). راجع: الجريدة الرسمية للمملكة المغربية، عدد ٧٢٣٩ بتاريخ ٣٠ ربيع الأول ١٤٤٥ (١٦ أكتوبر ٢٠٢٣)، ص ٧٩٥٣.

(١٤) صدرت هذه اللائحة عن صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي، بصفته رئيس جامعة الشارقة، وذلك في الحادي والعشرين من شهر رمضان ١٤٤١هـ الموافق الرابع عشر من مايو ٢٠٢٠م، وبدأ العمل بها اعتباراً من تاريخ صدورها. راجع: الجريدة الرسمية – إمارة الشارقة – العدد الثالث – السنة الثلاثون – ٢٠٢٠م.

ومنظوراً إليهما باعتبارهما يتضمنان تنظيماً شاملاً لموضوع الدكتوراة الفخرية، ستركز هذه الدراسة بشكل أساسي على هاتين اللائحتين، دون إغفال ما تضمنته التشريعات العربية الأخرى من نصوص ذات صلة بموضوع الدراسة.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن المشرع الإماراتي أصدر القانون الاتحادي رقم ٩ لسنة ٢٠٢١ بشأن حظر استخدام الشهادات العلمية الصادرة من جهات غير مرخص لها، ولكن هذا القانون – وكما هو واضح من عنوانه – يتعلق فحسب بالشهادات العلمية. ووفقاً للمادة الأولى من هذا القانون، «الشهادة العلمية: محرر رسمي يثبت اجتياز الشخص لمرحلة أو سنة دراسية، أو يثبت حصوله على تأهيل علمي أو مهني أو حرفي، وتكون صادرة من جهة تعليمية أو تدريبية داخل أو خارج الدولة، قائمة قانوناً، ومرخصاً له بمزاولة النشاط الذي يسمح لها بمنح هذه الشهادة». وغني عن البيان أن الدكتوراة الفخرية لا ينطبق عليها وصف «الشهادة العلمية». إذ لا يرتبط منح الدكتوراة الفخرية باستكمال متطلبات أكاديمية معينة.

خطة الدراسة

سيراً على الطريقة الحديثة في الصياغة التشريعية، والتي تكرس مادة للتعريفات في بداية القانون، نرى من المناسب أن نقوم أولاً بتعريف الدكتوراة الفخرية، ثم بيان وتحديد الجهات التي يخولها المشرع سلطة منح الدكتوراة الفخرية، وبحيث يحظر على غيرها منح الدكتوراة الفخرية، وصولاً إلى بيان شروط وإجراءات منحها والآثار المترتبة على منحها.

وفي تقسيم وتبويب القوانين ومشروعات القوانين، ولاسيما القوانين الكبرى، مثل قانون العقوبات والقانون المدني وقوانين الإجراءات أمام المحاكم، يجري العمل عادة على تقسيمها إلى كتب (الكتاب الأول – الكتاب الثاني – الكتاب الثالث.. وهكذا) أو إلى أبواب أو فصول. وفي المقابل، يجري تقسيم الأبحاث الأكاديمية إلى أبواب وفصول. وقد كان المأمول في خطة هذه الدراسة اتباع التقسيم إلى أبواب وفصول، جرياً على التقسيم

ذاته المتبع في تقسيم وتبويب القوانين. ولكن، وبالنظر إلى أن مادة البحث ليست من الكفاية بحيث تتطلب التقسيم إلى أبواب أو فصول، لذا سنكتفي باتباع التقسيم إلى مباحث، وذلك على النحو التالي:

المبحث الأول: ماهية الدكتوراة الفخرية.

المبحث الثاني: جهات الاختصاص بمنح الدكتوراة الفخرية.

المبحث الثالث: أنواع الدكتوراة الفخرية.

المبحث الرابع: شروط منح الدكتوراة الفخرية.

المبحث الخامس: مدى ملاءمة منح الدكتوراة الفخرية للمسؤولين الحكوميين.

المبحث السادس: إجراءات منح الدكتوراة الفخرية.

المبحث السابع: سحب الدكتوراة الفخرية.

المبحث الثامن: مدى جواز استخدام لقب دكتور.

المبحث التاسع: مدى جواز منح الدكتوراة الفخرية لذات الشخصية من عدة جامعات وطنية.

المبحث الأول

ماهية الدكتوراة الفخرية

طبقاً للمادة الثانية من لائحة منح الدكتوراة الفخرية في جامعة الشارقة، الصادرة بقرار رئيس جامعة الشارقة رقم ١٣ لسنة ٢٠٢٠م، وتحت عنوان «التعريفات»، ورد تعريف لشهادة الدكتوراة الفخرية بأنها «لقب أكاديمي وشهادة شرفية تُمنحها الجامعة تكريماً وتقديراً لشخصيات بالنظر لإنجازاتها المتميزة في مجالات محددة، دون استكمال متطلبات أكاديمية معينة أو تقديم رسالة علمية أو مناقشة لمنهج ما، ولا تؤهل بذاتها الحاصل عليها للعمل في المجال الأكاديمي».

وبوجه عام، يمكن القول إن الدرجات الفخرية هي جوائز أكاديمية تمنحها الجامعات العريقة للأفراد تقديرا لإسهاماتهم الاستثنائية في المجتمع أو إنجازهم مدى الحياة في مجالهم. ولا يتعين على الحاصلين على الدرجات الفخرية تلبية أي من المتطلبات الأكاديمية النموذجية للحصول على درجة الدكتوراه، مثل اجتياز الامتحانات أو تقديم أطروحة علمية.

الدكتوراة (بالتاء المربوطة) أم الدكتوراه (بالهاء)

في الثالث عشر من شهر مارس ٢٠٢٢م، وبكتابه رقم (٣/ ١١/ ٦٤٥)، ورداً على رسالة المدير العام لمركز دراسات الأمة مستفسراً عن وجه الصواب في كلمة (دكتوراة)، أهي بالهاء أم بالتاء، أفاد رئيس مجمع اللغة العربية الأردني بما يلي:

أولاً: التاء موجودة في اللفظ الأجنبي، فلا يجوز حذفها، لأنها ليست زائدة، بل أصلية في الكلمة الأجنبية ومن أبرز أصواتها.

ثانياً: إثبات التاء يجعل الكلمة معربة، فتقبل الحركات والتنوين عليها.

ثالثاً: السبب في ختمها بالهاء عند بعضهم خوف الالتباس بجمع المؤنث السالم (دكتورات)، ولكن التاء المربوطة تدفع ذلك اللبس أو الوهم.

رابعاً: تعريب الكلمة بالهاء الساكنة في آخرها (دكتوراه) يجعلها مبنية على السكون، ويكون لفظها عسيراً.

ومجمل القول إذن إن وجه الصواب في الكلمة المسؤول عنها أن تكتب بالتاء المربوطة: دكتوراة.

ويفند بعض اللغويين هذا الرأي على النحو التالي:

أولاً: احتج البيان بأن التاء موجودة في اللفظ الأجنبي، وأنها أصيلة فيه ومن أبرز أصواته، ولا يجوز حذفها. أقول نعم، الكلمة بالإنجليزية (Doctorate)، والتاء مثبتة فيها كتابةً ونطقاً. لكن البيان أغفل أن المصدر الأول للأذن العربية التي تلقت هذه الكلمة الدخيلة سَماعاً، ومن ثم تغلغلت في الثقافة العربية؛ كان من خلال الكلمة الفرنسية (Doctorat)، وذلك إبان الاحتلال الفرنسي لمصر والشام (الذي يشمل الأردن)، والتاء في هذه الكلمة الفرنسية مُثبتة كتابةً فقط، لكنها غير مسموعة نطقاً، حتى أنه لا صوت للهاء نفسها في آخر الكلمة، حيث ينطقها الفرنسيون «دكتورا». إذًا التاء ليست موجودة في اللفظ الأجنبي (الفرنسي) الذي أُخذت عنه الكلمة وتلقفتها الآذان العربية بنطقها الفرنسي. وبحسب علم التأثيل Etymology (أو علم أصول الكلمات)؛ فإن أصل هذه الكلمة نابع من الفرنسية القديمة (doctour) الذي جاء من اللاتينية في العصور الوسطى (docere). وأن اللاحقتان في الإنجليزية (ate–)، وفي الفرنسية (at-) قد أضيفتا لاحقاً. فالنطق الأصلي القديم للكلمة بغير هاء ولا تاء. وعلى هذا فقد أخطأ المجمع الأردني في هذا الاحتجاج، لأنه لم يحدد اللغة التي اعتمدها مصدراً أجنبيًّا للكلمة، سواء الإنجليزية أو الفرنسية، واكتفى بقوله «اللفظ الأجنبي». وكان له أن يسمح بالوجهين تاءً أو هاءً، باعتبار أن الكلمة لا أصل لها في اللغة العربية، وذلك ما يفعله علماء اللغة الأجانب؛ إذ يرجعون إلى أصل الكلمة، ويحافظون على خصوصياتها باعتبارها دخيلة.

ثانياً: يرى البيان أن إثبات التاء في الكلمة يجعلها معربة لتقبل الحركات والتنوين عليها. أقول وما الداعي إلى جعلها معربة بالتاء؟ في حين أننا يمكننا نطقها بالهاء معربةً بإحدى الحركات الثلاث (دكتوراهُ هَ هِ)، ثم ما

المشكلة إذا بُنيت على الوقف (دكتوراهْ)؟ إننا لسنا في حاجة إلى أن نتكلف لنجعلها معربة، فيكفي أنها اسم علم مبني، وإعرابه مقدر بحسب موضعه في الجملة، وإذا استغنينا عن ختم الكلمة بحرف الهاء فلا حرج لأنه غير منطوق ولا مكتوب في لغته الأصلية، فنقول (دكتورا).

ثالثاً: يدّعي البيان أن السبب في ختمها بالهاء؛ خوف البعض من الالتباس بجمع المؤنث السالم (دكتورات)، وأن التاء المربوطة تدفع هذا اللبس. أقول والهاء أدفع من التاء برمتها لهذا اللبس، ثم إن السبب في ختمها بالهاء ليس هذا الخوف المُدعَى؛ وإنما لإظهار انعكاس الطبيعة الصوتية الأصلية للكلمة المعربة، والتي تنتهي بصوت غير صامت في اللغة الأجنبية (الفرنسية)، مما يجعل استخدام الهاء أكثر انسجاماً مع الصوت الأصلي. كما أن الهاء في(دكتوراه) تكاد تكون صُوْرية، لأننا – وإن أثبتناها كتابة – فغالباً نسقطها عند الوصل، فنقول «حصل فلان على شهادة الدكتورا في التربية»، فكأن وجود الهاء كعدمها. كما أن الهاء تُستخدم في نهاية عديد من الكلمات العربية الأصيلة والمعربة للإشارة إلى الأسماء المؤنثة دون إحداث لبس، وذلك عند الوقف عليها، مثل «قهوة»، «ومكتبة»، «ومدرسة».

رابعاً: يزعم البيان أن تعريب الكلمة بالهاء "دكتوراه" يجعل لفظها عسيرًا. أقول وما الرأي في هذه الكلمات: رُماه – رُماة، وقُضاه – قضاة، بشرَاه، وزيداه؟ وعندما نقرأ قوله تعالى: ﴿لا تضارّ..﴾، ونقارنه بقولنا: «دكتوراه في كذا»، فأيهما أثقل في النطق؟ ورغم أن «تضارّ» ونحوها مطّرد في العربية؛ لكننا نتحدّث هنا عن كلمة حديثة فرضت نفسها على اللسان العربي وشاعت في الثقافة العربية، في زمن اعتاد فيه هذا اللسان العربي على التلفّظ بكلمات من قبيل (مبابي – موْدْرتش – فيرمينيو – رونالْدو)، فإذاً لا تصعب عليه كلمة (دكتوراهْ)، لا وقفاً ولا وصلاً.

خامساً: زعم البعض أن الكلمة مؤنثة، وأن التاء علامة التأنيث. أقول إن الكلمة في الفرنسية مذكرة وليست مؤنثة، ونعم لا يمنع أصلها الأعجمي من استشعار التأنيث فيها، ووضع علامة له، لكن لا يكون ذلك لأجل أن نعربها، ونضيفها، ونضع عليها تنويناً، في مقابل أن نهدم معالمها التي وفدت إلينا بها.

سادساً: وإن كانت هذه الخطوة صعبة؛ فكان أحرى بنا بدلًا من أن نتناطح بالآراء حول صحة كتابة كلمة دخيلة نسمي بها إحدى الشهادات، أن نضع نظيراً عربياً أصيلاً لها، كما اقترح البعض بديل «العالِميَّة»، واقترح آخرون «العالِميَّة العالية».

سابعاً: ظلت هذه الكلمة منذ دخولها العربية من البوابة الفرنسية أكثر من قرنين حتى الآن لم يتعرض لها أحد من صناديد اللغة العربية، وأخص منهم الأفذاذ اللغويون من مصر والشام من وقتئذ، وأذكر من مصر: شيخ أدباء العربية الرافعي، والأديب العقاد، وطه حسين الحائز على أكثر من «دكتوراه»، وشيخ العربية محمود محمد شاكر، وتلميذه المقرب الأستاذ الدكتور محمود محمد الطناحي، أستاذ ورئيس قسم اللغة العربية وآدابها بكلية الآداب – جامعة حلوان. ومن الشام لغويون ومعجميون كثر، منهم: عمر رضا كحالة، ويوسف خياط، ونديم مرعشلي، وعمر الدقاق، وعبد الإله نبهان؛ جميعهم لم يتعرض للحديث عن مثل هذا الجدل الدائر حول «دكتوراه» و«دكتوراة»، وهم من هم في صفوف أهل اللغة العربية! ويبدو جلياً من كتاباتهم استخدام كلمة «دكتوراه» بالهاء وليس بالتاء المربوطة، بصورتها الشائعة منذ زمن.

ثامناً: إذا كان المصري أو الشامي قد سمع قديماً – وقت الاحتلال الفرنسي – هذه الكلمة بتاءٍ منطوقة في آخرها "دكتوراة"، فما الداعي لأن تظل هذه الكلمة تكتب حتى يومنا هذا بالهاء، وتنطق بها كذلك "دكتوراه"؟! والسؤال الأهم: ما الداعي لإثارة الحديث عن إجراء تعديل عليها بعد مرور أكثر من قرنين وهي على حال واحد؟!

تاسعاً: لا أريد أن يفهم أحد من كلامي أن الصواب هاء، والتاء خطأ، أو العكس، فالكلمة لا تخرج عن كونها لفظ دخيل، يجوز فيه الوجهان «دكتوراة» و«دكتوراه». وإن كنت أفضلها بالهاء؛ فهذا لا يجعلني أصل إلى حد تسفيه موقف من يكتبها بالتاء. فلا يقول أحد في هذا المقام: اكتب.. ولا تكتب. وقل.. ولا تقل.

عاشراً: وللخروج من هذا الجدل الدائر الذي قد لا ينتهي؛ وسعياً نحو وضع معيار يلزم الجميع بوجه واحد من أوجه الخلاف، بهدف توحيد اللغة المستخدمة؛ ينبغي على كل مؤسسة، أو كل جامعة، أن تضع لنفسها مدونة لغوية، أو مدونة مفاهيمية، تدون فيها جميع المفاهيم والألفاظ التي يقع حولها خلاف، وتعيّن فيها وجهاً واحداً موحَّداً يُتفق عليه، ليستخدمه كل الأفراد المعنيين في المكان. وبهذا يلتزم الجميع، ليس من باب الحكم والتحكم، ولكن من باب التنظيم[١٥].

([١٥]) راجع: د. محمد فرح متولي، متى تنتهي المباراة بين «دكتوراه» و«دكتوراة»؟!، موقع ملهم، ٢٠ يونيو/ حزيران ٢٠٢٤م.

وورد في موقع منتدى مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية أنّ تعليلَ مجمع اللغة العربية الأردني فيه نظر؛ لأنّ المترجِمَ ليس مُلزماً بمُحاكاة كلّ حروف الكلمة المَنقولَة من الأجنبية إلى العربية، وخاصة أنّ من اللغات الأوربية ما لا يُنطَقُ فيه بالتاء رغم كتابتها، فتُنطَق في الفرنسية هكذا: «دُكتورا»، ولعلّ الأقربَ إلى منطق الأصوات العربية أن يُبْقى على الهاء وأن تُختَمَ الكلمةُ بهاء، وأن تُعدَّ هاءَ سَكت أو هاءَ وقف، أمّا اللفظ فيُختَم في الأصل بألف تُقدر عليها حركةُ الإعراب. وخلاصة الأمر وفقاً لهذا الرأي أنه إذا كانت الكلمة موقوفًا عليها زدنا هاءَ سكت، فإن وصلنا حذفنا الهاءَ وأعربنا الكلمة بحركات مقدرة على الألف، نحو قولنا: أشرفَ الأستاذ على رسالة دكتورا الدولة، دكتورا اسم مبني في محل جر مضاف إليه، هذه دكتورا الدراسات العليا، دكتورا خبر مرفوع بضمة مقدرة على الألف للتعذر[١٦].

ويخلص البعض إلى أنّ هذه المسألة لا تستحق ما أعطوها من الأهمية والنقاش، فهي كلمة مفردة عجمية لا تتوقف مصلحة على الإصابة في كتابتها ولا تترتب مفسدة على الخطأ فيها. والأصل في مثل هذا ان يكتب كما ينطق وحسب رأيي أن كتابتها بالألف المقصورة هكذا: (دكتورى) أولى من كتابتها بالتاء أو الهاء. أما التاء فلا وجه لها إطلاقا وأما الهاء فجعلها هاءَ سكتٍ لا يتماشى مع قاعدتها في اللغة العربية؛ لأنها إن جاءت بعد حرف ساكن حرَّكتِه ولا يصح ذلك في لفظ :(دكتورا). وعلى ذلك فالأولي أن تكتب بالألف القصيرة تعريبا لها أو بالألف الأخرى، مراعاة للنطق ولأنها غير عربية وهذا ما ورد في هذا الرأي الأخير[١٧].

([١٦]) راجع: منتدى مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية، الفتوى رقم ٣٨٢٤، ٢٧ فبراير ٢٠٢٤م.

([١٧]) هذا الرأي ورد لي في رسالة عبر الواتس آب من الشيخ اليدالي ولد الدين، المفتي الشرعي بدائرة القضاء في إمارة أبو ظبي.

الدكتوراة الفخرية أم الدكتوراة الشرفية

قد يطلق على «الدكتوراة الفخرية» اسم «الدكتوراة الشرفية»[١٨]، أو «الدكتوراة الفخرية الشرفية». وزادت بعض المراكز الوهمية في النعوت المستخدمة، فاستخدمت تعبير «الدكتوراة الفخرية الملكية».

وجدير بالذكر في هذا الشأن أن الدكتوراة الفخرية يتم الإشارة إليها بالحرفين (.H.C)، وهما اختصار للمصطلح اللاتيني (honis reasona)، ومعناه «من أجل الشرف». وهكذا، وكما هو واضح من اسمها، فإن الدكتوراة الفخرية تُمنح على أنها تشريف، وليس بعد إكمال متطلبات أكاديمية معينة. وغالباً لا يكون لمن تم تكريمهم بهذا اللقب أي صلة سابقة بالمؤسسة المانحة للشهادة.

(١٨) راجع على سبيل المثال: الموقع الالكتروني لجامعة القاهرة، ٥ مارس ٢٠٢٢م، خبر تحت عنوان «منح الدكتوراه الشرفية لاسمي باحثين توفيا بكليتي الاقتصاد والعلوم السياسية والدراسات العليا للبحوث الإحصائية بجامعة القاهرة».

المبحث الثاني

جهات الاختصاص بمنح الدكتوراة الفخرية

في جمهورية مصر العربية، وطبقاً للمادة الثالثة والعشرين من قانون تنظيم الجامعات، الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢م، «يختص مجلس الجامعة بالنظر في المسائل الآتية:

ثانيا– المسائل التنفيذية:

(٢١) منح الدرجات والشهادات العلمية والدبلومات، ومنح الدرجات الفخرية».

وفي المملكة العربية السعودية، ووفقاً للمادة الثالثة عشرة من المرسوم الملكي رقم م/٢٧ وتاريخ ٢/ ٣/ ١٤٤١هـ بالموافقة على نظام الجامعات، «يتولى مجلس أمناء الجامعة – وفقاً لأحكام النظام وما يصدره مجلس شؤون الجامعات من لوائح وقواعد – المهمات الآتية: ... ١٦– منح درجة الدكتوراه الفخرية». وتنص المادة السابعة عشرة من النظام ذاته على أن «يختص مجلس الجامعة بتصريف الشؤون الأكاديمية والإدارية والمالية، وتنفيذ السياسة العامة للجامعة وفقاً لأحكام النظام وما يصدره مجلس شؤون الجامعات ومجلس الأمناء من لوائح وقواعد، وله على وجه الخصوص ما يأتي: ... ١٩– اقتراح منح درجة الدكتوراه الفخرية».

وجدير بالذكر في هذا الصدد أن المرسوم الملكي رقم م/٢٧ وتاريخ ٢/ ٣/ ١٤٤١هـ بالموافقة على نظام الجامعات قد حل محل المرسوم الملكي رقم م/ ٨ بتاريخ ١٤١٤/٦/٤هـ بالموافقة على نظام مجلس التعليم العالي والجامعات، وذلك بموجب المادة السابعة والخمسين من النظام الجديد، ليطبق على ثلاث جامعات على الأكثر يحددها مجلس شؤون الجامعات كمرحلة أولى وذلك وفقًا للبند ثالثًا من المرسوم على أن يستمر تطبيق الأنظمة واللوائح المعمول بها حالياً بما فيها هذا النظام على الجامعات غير المشمولة بتطبيق النظام الجديد إلى حين شمولها به وفقًا لذات البند. ونظراً لأننا لم نقف على شمول جميع الجامعات بأحكام النظام الجديد،

لذا وجب الإشارة إلى النظام القديم وما حواه من احكام في هذا الشأن. ووفقاً للمادة العشرين من النظام القديم، «مع التقيد بما يقضي به هذا النِظام وغيره من الأنظمة وما تقضي به قرارات مجلس التعليم العالي يتولى مجلس الجامعة تصريف الشئون العلمية والإدارية والمالية وتنفيذ السياسة العامة للجامعة، وله على الخصوص: ... ٥- منح الدكتوراة الفخرية».

وفي المملكة المغربية، ووفقاً للمادة الأولى من المرسوم رقم ٢.٠٠٣.٣١٧ صادر في ١٨ من شعبان ١٤٢٤ (١٥ أكتوبر ٢٠٠٣) يتعلق بمنح لقب الدكتوراه الفخرية من لدن الجامعات، معدلة بالمرسوم رقم ٢.٢٢.٧٦٩ صادر في ٩ ربيع الأول ١٤٤٥ (٢٥ سبتمبر ٢٠٢٣)، «يمكن للجامعات منح لقب الدكتوراه الفخرية للشخصيات التي أسدت خدمات جليلة للمملكة المغربية وساهمت، بصورة متفردة، في الدفاع عن مصالحها أو تميزت بجودة ورصانة أدائها في مختلف مجالات الآداب والفنون والعلوم أو ساهمت في نشر قيم السلام والتعايش والحوار بين الشعوب والحضارات».

وفي دولة قطر، وعلى الموقع الالكتروني لجامعة قطر، وتحت عنوان «الدكتوراة الفخرية»، وقفنا على ما يلي: «تتمثل القيم التعليمية الأساسية لجامعة قطر بصورة عميقة في تبني إنجازات الأفراد ذات الأثر الاستثنائي للأمة والمنطقة والعالم. وعليه فإن أعلى درجات الشرف في الجامعة (الدكتوراة الفخرية للفلسفة) تمنح للأفراد أصحاب المساهمات الاستثنائية. تتفانى جامعة قطر السعي إلى أن تُعرف بالجودة في التعليم والبحوث، وبأن تكون رائدة في تطوير المجال الاقتصادي والاجتماعي، وعليه فإن تكريم الإنجازات الاستثنائية في مجال معين أو في المجتمع بشكل عام هو أحد الطرق التي يمكن للجامعة من خلالها إظهار التزامها بتحقيق هذه الرؤية، ويشكل الحاصلون على الدكتوراة الفخرية مثلاً أعلى للطلبة وأعضاء هيئة التدريس ومجتمع جامعة قطر عامة، علاوة على ذلك، فإن الإنجازات و/ أو المساهمات التي يتم تكريمها تعكس قيم الجامعة وأولوياتها. تمنح شهادات الدكتوراة الفخرية للأفراد الذين يستحقون تقديراً خاصاً للقيادة البارزة و/ أو الإنجاز في مجال يتوافق مع قيم الجامعة. قد يكون هذا التميز في مجالات مثل البحث، المنح، التعليم، الإبداع الفني، النشاط الاجتماعي، حقوق الإنسان، الابتكار، والاختراع الذي يعود بالنفع على المجتمع والتواصل الإنساني. وجدير بالذكر أن منح

الدكتوراة الفخرية تتم على أساس انتقائي ولا تتطلب استكمال متطلبات الدرجة. تم منح أول دكتوراة فخرية من جامعة قطر إلى الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في حفل استقبال في قاعة ابن خلدون في ٢ ديسمبر ٢٠١٥».

والواقع أن منح الدكتوراة الفخرية بواسطة الجامعات أمر طبيعي، باعتبارها الجهات التي تملك منح الدكتوراة الأكاديمية، فيجوز لها كذلك منح الدكتوراة الفخرية. ومع ذلك، فإن بعض الجامعات لا تقبل منح درجات فخرية. فعلى سبيل المثال، لا يمنح «معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا» (MIT) وجامعة «ستانفورد» وجامعة «فيرجينيا» شهادات فخرية.

وفي المقابل، حدثت مؤخراً بعض السلوكيات المرفوضة، حيث تقوم بعض المراكز المغمورة بمنح ما تطلق عليه الدكتوراة الفخرية. ولذلك، نعتقد من الملائم أن يتدخل المشرع الوطني بالنص صراحة وبشكل واضح لا لبس فيه على أنه يحظر على غير الجامعات والجهات الأكاديمية المعترف بها في الدولة منح درجة الدكتوراة الفخرية. فالجهات التي تمنح الدكتوراه الفخرية يجب أن تكون جهات تمنح دكتوراه أكاديمية.

المبحث الثالث

أنواع الدكتوراه الفخرية

بدأت الجامعات الأوروبية في منح الدرجات العلمية «من أجل الشرف» (الفخرية) في القرن الخامس عشر، وتم منح الدرجة الأولى من هذا القبيل في جامعة «أكسفورد» عام ١٤٧٨م أو ١٤٧٩م إلى ليونيل وودفيل أسقف سالزبوري في إنجلترا، وصهره إدوارد الرابع.

وقد منحت جامعة هارفارد آلاف الدرجات الفخرية؛ ففي عام ١٧٥٣م، مُنح بنجامين فرانكلين درجة الماجستير في الآداب، والتي تعتبر عموماً أول درجة فخرية حقيقية تمنحها جامعة هارفارد. وكانت هيلين كيلر أول امرأة يتم منحها الدكتوراه الفخرية من جامعة هارفارد، وكان ذلك في العام ١٩٥٥م.

وقد تكون الجهة المانحة للدكتوراة متخصصة في تخصص معين من الدراسات الأكاديمية، كما هو الشأن بالنسبة لأكاديمية الفنون. ومن ثم، يبدو من الطبيعي أن تكون الدكتوراة الفخرية بدورها في التخصص ذاته الذي تتم فيه الدراسة ومنح الشهادات الأكاديمية.

وفي المقابل، قد تكون الجهة المانحة للدكتوراة الفخرية هي جامعة عامة غير متخصصة في تخصص بذاته من الدراسات الأكاديمية، وإنما تضم مجموعة كبيرة من الكليات والمعاهد في فروع مختلفة ومتنوعة من مجالات المعرفة. ومن ثم، يبدو متصوراً أن تقوم هذه الجامعة بمنح الدكتوراة الفخرية لفئات مختلفة من الشخصيات العامة والشخصيات المؤثرة مجتمعياً. وفي هذه الحالة، قد تصدر الدكتوراة الفخرية دون تحديد

مجال معين، وقد تكون تصدر الدكتوراة الفخرية مقرونة بتحديد نوعها، وما إذا كانت في الفلسفة أو في القانون أو في الآداب أو في الفنون.

والواقع أن الدكتوراة الفخرية تتنوع تنوعاً كبيراً، من حيث فئات الحاصلين عليها، ومن حيث أسباب منحها. وتحدد كل جامعة أنواع الدرجات الفخرية التي تمنحها. ونذكر فيما يلي قائمة ببعض درجات الدكتوراة الفخرية الأكثر شيوعاً، وهي:

- دكتوراة في الفلسفة (Ph. D.).
- دكتوراة في الآداب (DA).
- دكتوراة في التربية والتعليم (D. ED).
- دكتوراة في الفنون (DA).
- دكتوراة في الفنون الجميلة (D.F.A).
- دكتوراة في الآداب الإنسانية أو دكتوراة في الآداب (LHD)، أو أحياناً درجة (D.H.L).
- دكتوراة في الخدمة العامة (D.P.S).
- دكتوراة في العلوم (DS).

المبحث الرابع

شروط منح الدكتوراة الفخرية

طبقاً للمادة الثالثة من لائحة منح الدكتوراة الفخرية في جامعة الشارقة، الصادرة بقرار رئيس جامعة الشارقة رقم ١٣ لسنة ٢٠٢٠م، «يُشترط لمنح شهادة الدكتوراة الفخرية أن يتوافر في الشخصية المرشحة لها ما يأتي:

١- أن تكون شخصية معروفة ومشهود لها بالتميز، وتُشكل مصدر تقدير وإلهام للمجتمع والأجيال القادمة والعاملين في الحقل الأكاديمي.

٢- تقديم أو المساهمة بإنجازات استثنائية متميزة في مجالات العطاء العلمي أو الاجتماعي أو الاقتصادي أو الإنساني، على الصعيدين الوطني أو العالمي».

وبوجه عام، يمكن القول إن لكل جامعة معاييرها الخاصة في التقييم، وقد يكون للجان الاختيار قواعد بشأن ما إذا كان يمكن للمرشحين أن يكونوا مساهمين بالتبرعات للجامعة، أم قدموا خدمات عامة للمجتمع. وللتحقق من توافر هذه الشروط والمعايير، تشارك لجان من الأساتذة بالجامعات التي تمنح درجات فخرية في عملية تحديد المُكرمين، الذين قدموا إسهامات كبيرة في المجتمع أو في مجال معين.

وباستقراء الواقع، يبدو لافتاً أن الدكتوراة الفخرية قد تم منحها لشخصيات من فئات مختلفة، ولأسباب متباينة. ومن خلال الممارسة العملية، يبدو سائغاً القول إن الدكتوراة الفخرية تعد تكريماً للشخصيات التي حققت إنجازات مرموقة فى ميدان تخصصهم، ووصلوا إلى مكانة سامية فى مهنتهم، وتكريم الشخصيات العالمية التي قدمت إنجازاً للبشرية من خلال شغلهم لمناصب قيادية، وتكريم من حصل على أشكال متعددة من التقدير على

الصعيد الوطني والإقليمي والدولي (أوسمة وجوائز عالمية). ويمكن تحديد أهم الفئات التي يتم منحها الدكتوراة الفخرية على النحو التالي:

منح الدكتوراة الفخرية للزعماء الوطنيين

في الولايات المتحدة الأمريكية، حصل العديد من الآباء المؤسسين على درجات فخرية من جامعة هارفارد، مثل جورج واشنطن وجون آدامز وتوماس جيفرسون وبنجامين فرانكلين.

منح الدكتوراة الفخرية للرؤساء والملوك الوطنيين

عبر تاريخها الطويل، وخلال العصر الملكي قبل قيام ثورة الثالث والعشرين من يوليو ١٩٥٢م، قامت جامعة القاهرة بمنح الدكتوراة الفخرية مرتين فقط للرؤساء والملوك الوطنين، وحدث ذلك في سنة ١٩٢٨، حيث قامت الجامعة بمنح الدكتوراة الفخرية للملك فؤاد الأول ملك مصر حينذاك، ثم في سنة ١٩٣٩م، عندما قامت الجامعة بمنح الدكتوراة الفخرية للملك فاروق الأول ملك مصر آنذاك.

منح الدكتوراة الفخرية للمسؤولين الحكوميين الوطنيين

حصل على الدكتوراه الفخرية من جامعة القاهرة الدكتور محمد توفيق رفعت باشا رئيس مجلس النواب فى عام ١٩٣٢م وكذلك الدكتور على ماهر باشا وزير الحقانية.

منح الدكتوراة الفخرية لرؤساء الهيئات القضائية

حصل على الدكتوراه الفخرية من جامعة القاهرة الدكتور عبد العزيز فهمي باشا رئيس محكمة النقض والإبرام، وكان ذلك بتاريخ ٢٤ يناير ١٩٣٢م، وعبد الحميد بدوي باشا، رئيس أقلام قضايا الحكومة، وكان ذلك بتاريخ ٢٤ يناير ١٩٣٢م.

ومؤخراً، وخلال الجلسة الاستثنائية المنعقدة يوم الخميس الموافق الثامن من شهر مايو ٢٠٢٥م، قرَّر مجلس جامعة المنصورة بالإجماع منح المستشار محمد شوقي عياد، النائب العام لجمهورية مصر العربية، درجة الدكتوراه الفخرية، تقديراً لإسهاماته المتميزة وجهوده البارزة في دعم منظومة العدالة، وترسيخ سيادة القانون، ودوره الفعّال في تطوير المنظومة القضائية، وتعزيز حماية الحقوق والحريات العامة. وجدير بالذكر أن هذه الجلسة الاستثنائية قد انعقدت برئاسة رئيس الجامعة، وبحضور اللواء طارق مرزوق، محافظ الدقهلية، والدكتور السيد عبد الخالق، وزير التعليم العالي الأسبق، واللواء خالد عيد، مدير الأمن القومي لمنطقة شرق الدلتا، وقيادات النيابة العامة، وعلى رأسهم المستشار عمرو فاروق مدير التفتيش القضائي، المستشار محمد البياع رئيس المكتب الفني للنائب العام، المستشار علي مختار مدير النيابات، المستشار مصطفى سمرة المحامي العام الأول لنيابة استئناف المنصورة، وأعضاء مجلس الجامعة. وتجدر الإشارة كذلك إلى أن هذه الجلسة شهدت مناقشة سُبل وآليات تنفيذ بروتوكول التعاون المُبرم مع النيابة العامة[١٩].

منح الدكتوراة الفخرية لرؤساء الدول الأجنبية

منذ تأسيسها في العام ١٩٠٨م، وحتى تاريخ كتابة هذه الدراسة، قامت جامعة القاهرة بمنح ٢٦ زعيماً عالميا وعربيا الدكتوراة الفخرية. وقد كان الرئيس الأمريكي الأسبق تيودور روزفلت أول رؤساء الدول الأجنبية الذين حصلوا على الدكتوراة الفخرية من جامعة القاهرة، وكان ذلك في سنة ١٩١٠م، أي بعد عام واحد من

([١٩]) راجع: الموقع الالكتروني لجامعة المنصورة، ١٤ مايو ٢٠٢٥م، خبر تحت عنوان «جامعة المنصورة تمنح النائب العام المصري الدكتوراه الفخرية تقديرًا لإسهاماته في دعم العدالة».

انتهاء فترة رئاسته. وقد استمر تيودور روزفلت هو الرئيس الأجنبي الوحيد الحاصل على دكتوراة فخرية من جامعة القاهرة، وذلك لمدة تزيد على عقدين، حيث شهدت سنة ١٩٣٣م منح الدكتوراة الفخرية لملك إيطاليا، فيكتور إيمانويل الثالث. وبعد حوالي عقدين تقريباً، كان التكريم الثالث لرئيس أجنبي، حيث تم منح الدكتوراة الفخرية لمحمد مصدق رئيس وزراء إيران، وكان ذلك في سنة ١٩٥١م. وهكذا، انتهى العهد الملكي لجمهورية مصر العربية، دون أن يتم تكريم ومنح الدكتوراة الفخرية لرئيس أجنبي آخر. وشهد العهد الجمهوري، ولاسيما خلال الحقبة الناصرية، تكريم العديد من رؤساء الدول العربية والأفريقية والأسيوية والأوربية.

ورؤساء وملوك الدول العربية الذين حصلوا على الدكتوراة الفخرية من جامعة القاهرة هم:

- الفريق إبراهيم عبود، رئيس جمهورية السودان، ١٩٥٩م.
- الملك محمد الخامس، ملك المغرب، ١٩٦٠م.
- الحبيب بورقيبة، رئيس الجمهورية التونسية، ١٩٦٥م.
- الملك الحسن الثاني، ملك المغرب، ١٩٦٥م.
- شارل حلو، رئيس جمهورية لبنان، ١٩٦٥م.
- جعفر محمد نميري، رئيس جمهورية السودان الديمقراطية، ١٩٨٢م.
- الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، خادم الحرمين الشريفين ٢٠١٤م، تقديراً لجهوده في خدمة الإسلام والمسلمين، ولمواقفه الوطنية والشجاعة مع مصر وشعبها.
- الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، خادم الحرمين الشريفين، ٢٠١٦م.

أما رؤساء الدول الأفريقية الذين حصلوا على الدكتوراة الفخرية من جامعة القاهرة، فهم:

- كوامي نكروما، رئيس جمهورية غانا، ١٩٥٨م.

- جوليوس نيريري، رئيس الجمهورية المتحدة لتنزانيا، ١٩٦٧م.
- ليوبولد سيدار سنجور، رئيس جمهورية السنغال، ١٩٦٧م.
- عبده ضيوف، رئيس جمهورية السنغال، ١٩٨٥م.
- كنيث ديفيد كاوندا، رئيس جمهورية زامبيا، ١٩٨٥م.
- نيلسون مانديلا، المناضل الأفريقي ورئيس جنوب أفريقيا، ١٩٩٠م.

أما رؤساء وملوك الدول الأسيوية ومن في حكمهم الذين تم منحهم الدكتوراة الفخرية من جامعة القاهرة، مرتبين بحسب تاريخ منحهم الدكتوراة الفخرية، فهم:

- محمد مصدق، رئيس وزراء إيران، ١٩٥١م.
- الأمير نوردوم سيهانوك، كامبوديا، ١٩٥٩م.
- محمد ظاهر، شاه ملك أفغانستان، ١٩٦٠م.
- مارشال محمد أيوب خان، رئيس جمهورية باكستان الإسلامية، ١٩٦٠م.
- ذاكر حسين، نائب رئيس جمهورية الهند، ١٩٦٣م.
- إمام على رحمان، رئيس جمهورية طاجيكستان، ٢٠٢٢م.

وحظي أربعة من رؤساء وملوك الدول الأوربية بالتكريم من جامعة القاهرة، من خلال منحهم الدكتوراة الفخرية، وهم:

- فيكتور إيمانويل الثالث، ملك إيطاليا، سنة ١٩٣٣م.
- إدوارد أوخاب، رئيس مجلس الدولة لجمهورية بولندا الشعبية، ١٩٦٥م.

- فاليري جيسكار ديستان، رئيس الجمهورية الفرنسية، ١٩٧٥م.

- ساندرو بيرتيني، رئيس جمهورية إيطاليا، ١٩٨٥م.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن منح الدكتوراة الفخرية لرئيس الدولة الأجنبية قد يتم بمناسبة القيام بزيارة رسمية للدولة التي توجد بها الجهة المانحة، كما حدث في منح الدكتوراة الفخرية للملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود من جامعة القاهرة. وقد يتم منح الدكتوراة الفخرية دون أن يكون الرئيس في زيارة للدولة التي توجد بها الجهة المانحة للدكتوراة، كما حدث في منح جامعة القاهرة الدكتوراة الفخرية للملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، حيث تسلمها نيابة عنه الأمير سعود الفيصل، وزير الخارجية السعودي آنذاك.

منح الدكتوراة الفخرية للمناضلين في الدفاع عن حقوق الإنسان

في الثامن من شهر يوليو سنة ١٩٨٩م، منحت جامعة القاهرة الدكتوراة الفخرية للزعيم السياسي الأمريكي جيسي جاكسون[٢٠]. وجدير بالذكر أن جيسي لويس جاكسون هو أحد الدعاة النشطين الذين طالبوا بالحقوق المدنية للسود في الولايات المتحدة الأمريكية، وزعيم سياسي، وقس تعميد. وقد كان جيسي جاكسون مرشحاً في انتخابات الرئاسة الديمقراطية في عامي ١٩٨٤، و١٩٨٨م. وركز جاكسون اهتمامه في حملتي ترشيحه على مشكلات السود والأقليات الأخرى. وركز في حملته لعام ١٩٨٨م بصفة خاصة على المشكلات الاقتصادية لمزارعي الولايات المتحدة، وكل ما هو متعلق بالطبقة العمالية. كما بذل جاكسون جهوده لتسجيل المزيد من الناخبين السود وزيادة تمثيل الأقليات في المؤتمرين القوميين للحزب الديمقراطي الأمريكي المنعقدين في عامي ١٩٨٤، و١٩٨٨م. ورغم فشل جاكسون في الفوز بالترشيح للرئاسة في كلا المؤتمرين، فإنه اكتسب شهرة واسعة باعتباره واحداً من أعظم الخطباء المؤثرين في السياسة الأمريكية. ومن هنا، جاء منحه الدكتوراة

(٢٠) Jesse Louis Jackson.

الفخرية من جامعة القاهرة بعد عام واحد من انتهاء آخر انتخابات تمهيدية رئاسية أمريكية للحزب الديمقراطي شارك فيها جيسي جاكسون.

منح الدكتوراة الفخرية لأعضاء هيئات التدريس في الجامعات الأجنبية

كشف سجل الدكتوراه الفخرية بجامعة القاهرة أن يوم السابع والعشرين من شهر نوفمبر سنة ١٩٢٨م قد شهد واقعة فريدة تتمثل في منح الدكتوراة الفخرية لستة عشر شخصاً في يوم واحد، كانت جميعها لأساتذة كانوا يعملون بالجامعة ضمن الأساتذة الذين قدموا لمصر لحضور المؤتمر العالمي لطب المناطق الحارة، الذي استضافته مصر فى ذلك الوقت بـ «قصر العيني». وأكدت الجامعة، فى صفحات سجلها للدكتوراه الفخرية أن منح الدكتوراه لهؤلاء الأساتذة جاء بمناسبة مهمة أخرى هي وضع حجر الأساس لمستشفى الجامعة المصرية، حيث صادفت هذه المناسبة وجود عدد كبير من قمم الطب فى العالم، وتم منحهم الدكتوراه الفخرية.

وشمل قرار منح الدكتوراه الفخرية من جامعة القاهرة، فى ذلك اليوم، عدداً من عمداء ومديري المعاهد الطبية بأوروبا واليابان والأطباء البارزين؛ وهم:

- السير كوبربرى، المدير السابق لجامعة لندن؛

- السيرروبرت فيليت، أستاذ الأمراض الصدرية بجامعة أدنبرة؛

- السير الدوكستلانى، أستاذ طب المناطق الحارة بجامعة تيولان بالولايات المتحدة الأمريكية وبمعهد روس بلندن؛

- الدكتور نتال، أستاذ علم الحياة بجامعة كمبردج؛

- الدكتور فاكيز، الأستاذ بجامعة باريس؛

- الدكتور هنرى فردريك، أستاذ الفسيولوجيا بجامعة ليبج ببلجيكا؛

– الدكتور كلاين، مدير معهد روبرت كوخ بألمانيا؛

– الكولونيل جيوفنى جركسونى (Giovan Battista Gregori) ، الطبيب في الجيش الإيطالي؛

– دلماس، الأستاذ فى جامعة مونبلييه بفرنسا؛

– أوزير، عميد كلية الطب جامعة مونبلييه بفرنسا؛

– شوفنز، مدير معهد أمراض المناطق الحارة بأمستردام بهولندا؛

– كوامورا، أستاذ البثالوجيا بجامعة بيجان باليابان أرفنتينو؛

– الأستاذ انسطاس، أستاذ بجامعة أثينا؛

– فولبورس، أستاذ علم الفيليات بهامبورج بألمانيا؛

– الأستاذ جان لبين، عميد كلية الطب، بجامعة ليون؛

– الأستاذ بيلى أشفورد، أستاذ طب المناطق الحارة والفطريات لجامعة كولومبيا وبمدرسة طب أمراض البلاد الحارة ببورتوريكو.

وشهد عقدا الثلاثينيات والأربعينيات من القرن العشرين قيام جامعة القاهرة بمنح الدكتوراة الفخرية لعدد آخر من أعضاء هيئات التدريس بالجامعات الأجنبية، وهم:

– الأستاذ ج. اليت سميث، أستاذ التشريح بجامعة لندن، ٥ مايو ١٩٣٢م؛

– الأستاذ د. كابيتان، أستاذ القانون المدني بجامعة باريس، ٢٤ يناير ١٩٣٢م؛

– الأستاذ د. شالويا، أستاذ القانون الروماني بجامعة روما، ٥ مايو ١٩٣٢م؛

– الأستاذ جيل بورديه، أستاذ بجامعة بروكسل ومدير معهد باستير بالجامعة ذاتها، ٥ مايو ١٩٣٢م؛

– الدكتور هـ. ب. داي، أستاذ الأمراض الباطنية، ١٨ يونيو ١٩٣٦م؛

– الأستاذ إدوراد لامبير، مدير معهد القانون المقارن بجامعة ليون، ١٧ أبريل ١٩٣٧م؛

– الأستاذ بيير لالاند، عضو المجمع الفرنسي وأستاذ الفلسفة السابق بكلية الآداب، ١٦ يناير ١٩٤٠م؛

– الدكتور أ. بدفورد، أستاذ الأمراض الباطنية بجامعة لندن، ١٢ يونيو ١٩٤٤م؛

– د. جيمس ماكولي لانديس، وزير الشئون الاقتصادية في الشرق الاوسط وعميد كلية الحقوق بجامعة هارفارد، ٢ يناير ١٩٤٥م.

منح الدكتوراة الفخرية للناشطين في العمل الاجتماعي

فى العام ٢٠٠٨م، منحت جامعة القاهرة الدكتوراه الفخرية لسوزان ثابت، زوجة الرئيس الأسبق محمد حسنى مبارك، فى علم الاجتماع، وعللت الجامعة ذلك وقتها برصيدها الكبير والممتد فى مجال سياسات وبرامج التنمية الاجتماعية عبر العقود الثلاثة الممتدة منذ تبوء زوجها منصب الرئاسة في الدولة المصرية وحتى تاريخ منحها الدكتوراة الفخرية.

منح الدكتوراة الفخرية للفنانين والإعلاميين

تم مَنْح العديد من الفنانين شهادات تقديرية نظير جهودهم الثقافية والفنية ودورهم في خدمة المجتمع، وبحيث غدا ذلك أمراً متعارفاً عليه محلياً وعالمياً؛ فقد حصل الفنان محمد عبد الوهاب على الدكتوراه الفخرية من أكاديمية الفنون المصرية، وكان ذلك في العام ١٩٧٥م، كما حصل عليها من إحدى الجامعات الأمريكية. وحصلت الفنانة الراحلة فاتن حمامة على الدكتوراه الفخرية مرتين؛ إحداهما من الجامعة الأميركية بالقاهرة، والأخرى من الجامعة الأميركية ببيروت.

ومنحت جامعة ويلز البريطانية الدكتوراة الفخرية لكل من الفنان يحيى الفخراني، والفنانة نبيلة عبيد، وحصل عليها من الجامعة ذاتها المذيع أسامة منير نظراً لتألقه على مدى سنوات عدة فى التقديم الإذاعي والتليفزيوني.. كذلك، حصل الفنان يحيى الفخراني على الدكتوراه الفخرية من جامعة «كيب بريتون» عام ٢٠١٧م.

وعلى الصعيد العالمي، حصلت الممثلة الأميركية ميريل ستريب (Meryl Streep) على أربع شهادات دكتوراه فخرية، ثلاث منها من جامعات «هارفارد» و«ييل» و«برينستون»، كما تم تكريم النجم بن أفليك (Ben Affleck) الحائز على جائزة الأوسكار مرتين بدرجة دكتوراه في الفنون الجميلة في حفل جامعة براون عام ٢٠١٣م في أعقاب النجاح الهائل لفيلمه (Argo) الذي قام ببطولته وإخراجه. وحصل المخرج ستيفن سبيلبرج (Steven Spielberg) على الدكتوراه الفخرية من جامعة هارفارد ٢٠١٦م.

وفي يوم الاثنين الموافق السابع والعشرين من شهر أبريل ٢٠١٥م، منحت أكاديمية الفنون المصرية الدكتوراة الفخرية للفنان الإماراتي حسين الجسمي، تكريما لجهوده الفنية التي عبرت عن الإنسانية. وجرى حفل مراسم منح الدكتوراة الفخرية للفنان الإماراتي بمقر الأكاديمية بالقاهرة، تحت عنوان «مصر تفتخر بعروبتها». كما شهد الحفل منح الدكتوراه الفخرية للفنانة المصرية شادية والفنان الكويتي عبد الله الرويشد والفنان السعودي عبادي الجوهر[٢١].

(٢١) راجع: موقع وكالة أنباء الإمارات – وام، الثلاثاء، ٢٨ أبريل ٢٠١٥م، خبر تحت عنوان «أكاديمية الفنون المصرية تمنح الفنان الإماراتي حسين الجسمي الدكتوراة الفخرية».

منح الدكتوراة الفخرية للرياضيين المتميزين

في يوم الأربعاء الموافق الحادي عشر من شهر أكتوبر ٢٠٢٣م، وأثناء فترة قيادته لنادي ريال مدريد الإسباني، حصل المدرب الإيطالي، كارلو أنشيلوتي، على الدكتوراه الفخرية من جامعة بارما، في المدينة التي تحمل الاسم نفسه والواقعة شمال إيطاليا، حيث بدأ فيها مسيرته كلاعب كرة قدم. وحصل أنشيلوتي على لقب الدكتوراه الفخرية في علوم وتقنيات النشاط الحركي الوقائي والمكيف، بناء على اقتراح من قسم الطب والجراحة بالجامعة. ولدى تلقيه الجائزة، قال أنشيلوتي مازحاً: «يجب أن يطلق علي دكتور»، مشيراً إلى أنه سيخبر لاعبيه أنه يمكنهم مناداته بهذا الاسم[٢٢]. وسنتناول لاحقاً مدى جواز إطلاق لقب دكتور على الأشخاص الحاصلين على الدكتوراة الفخرية.

منح الدكتوراة الفخرية لشخصيات دينية

يحمل القس ثيودور هيسبورج الرقم القياسي لعدد الدرجات الفخرية التي حصل عليها شخص واحد، إذ تم منحه ١٥٠ درجة فخرية خلال حياته. وجدير بالذكر أن ثيودور هيسبورج كان عالم لاهوت وكاتب وكاهن كاثوليكي وأستاذ جامعي أمريكي.

وربما تكون جامعة بازمان المجرية هي أكثر جامعة على مستوى العالم منحاً للدكتوراة الفخرية لشخصيات دينية. وتعتبر جامعة بازمان من أقدم الجامعات فى العالم، حيث تأسست عام ١٩٣٦م على يد الكاردينال رئيس الأساقفة بازمان بيتر، وتم نقلها للعاصمة المجرية بودابست عام ١٧٧٧م. ودرس فى الجامعة العديد من الشخصيات العامة فى المجتمع الدولي والكنسي، ومنحت الجامعة الدكتوراه الفخرية لكثير من الشخصيات المؤثرة عبر السنين. وكان من أبرز البطاركة الذين حصلوا على الدكتوراه الفخرية من الجامعة،

(٢٢) Dall'Università di Parma Laurea ad Honorem a Carlo Ancelotti, In Scienze e tecniche delle attività motorie preventive e adattate. Cerimonia mercoledì ١١ ottobre all'Auditorium Paganini, (https://www.unipr.it/notizie/dalluniversita-di-parma-laurea-ad-honorem-carlo-ancelotti), Ultimo aggiornamento ٣٠ settembre ٢٠٢٣, Modificato il ١١/١٠/٢٠٢٣.

البطريرك المسكونى برثلماوس رئيس أساقفة القسطنطينية فى ٢٥ أبريل عام ٢٠٠١م. وحصل على الدكتوراه الفخرية أيضاً البابا شنودة الثالث فى ١٩ أغسطس عام ٢٠١١م، وكذلك البطريرك الماروني بشارة الراعي عام ٢٠١٢م. ومؤخراً، وفي الحادي والعشرين من شهر أغسطس ٢٠٢٣م، حصل قداسة البابا تواضروس الثاني بابا الإسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية على الدكتوراة الفخرية من الجامعة ذاتها.

منح الدكتوراة الفخرية لباحثين متوفين قبل إجراء المناقشة

في الخامس من شهر مارس سنة ٢٠٢٢م، وافق مجلس جامعة القاهرة بالإجماع على منح درجة الدكتوراه الشرفية لكل من الباحثة شيماء الزلاط عضو هيئة التدريس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، والباحث شريف جمل محمد بكلية الدراسات العليا للبحوث الإحصائية، نظراً لوفاتهما بعد الانتهاء من إعداد رسائلهم العملية وقبل استكمال إجراءات المناقشة.

وبحسب البيان الصادر عن الجامعة، فإن منح درجة الماجستير أو الدكتوراه الشرفية للباحثين بالجامعة ممن توفاهم الله قبل استكمال إجراءات مناقشة رسائلهم العلمية يأتي كنوع من الاعتراف ورد الجميل لهم لما قدموه من جهود بحثية تساهم في تعزيز حركة البحث العلمي بالجامعة، مشيراً إلى أن الجامعة لا تدخر جهدا في دعم من يقدمون خبراتهم وجهدهم لخدمة البحث العلمي والعملية التعليمية. وأضاف البيان أن الجامعة تحترم العلم وتُقدر قيمة علمائها وباحثيها وتولي اهتماماً كبيراً بترسيخ مبادئ البحث العلمي كي تكون رسائل رائدة وفق المعايير البناءة من أجل تقديم رسائل علمية ينتفع بها المجتمع.

وجدير بالذكر إلى أن الدكتورة شيماء الزلاط عضو هيئة التدريس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة قد تعرضت في العام ٢٠٢١م لحادث أليم أسفر عنه دخولها بغيبوبة استمرت لمدة ثمانية أشهر حتى توفيت في ديسمبر ٢٠٢١م، وكان موضوع رسالتها عن «الاقتصاد الأخضر» وحصلت رسالتها على

درجة الدكتوراه بتقدير امتياز، كما توفي الباحث شريف جمل محمد بكلية الدراسات العليا للبحوث الإحصائية عقب مروره بظروف صحية حرجة وإجرائه عملية قلب مفتوح.

وفي المقابل، قامت بعض الجامعات المصرية بإجراء مناقشة علنية لباحثين متوفين، ومنحهم درجة الدكتوراة الأكاديمية. ففي شهر مارس ٢٠٢١م، وفي سابقة هي الأولى من نوعها، قررت جامعة مصرية، مناقشة رسالة دكتوراه بشكل رمزي، عقب وفاة صاحب الرسالة قبل أيام من تحديد موعد المناقشة، إثر إصابته بمرض السرطان، ووجهت الجامعة بطباعة الرسالة، وحفظها في مكتبة كلية التربية بالجامعة لاطلاع الباحثين عليها. وبحضور أفراد أسرته المكلومة، وتقديرا للعلم وجهود الباحثين، ناقشت إدارة جامعة طنطا، شمالي مصر، في وقت سابق، رسالة الباحث محمد ماضي شاهين التي حملت عنوان «تصميم وإنتاج المقررات الإلكترونية في بيئة تعلم تشاركية وفقا لنظامي موودل وكلاسيرا». وجرت مناقشة الباحث بشكل رمزي وشرفي في قاعة البحث العلمي بكلية التربية بجامعة طنطا، بحضور أعضاء اللجنة المشرفة. وحرصت أسرة باحث الدكتوراه على وضع صورة تذكارية للباحث الراحل، و"الروب" الخاص به على مقعده الخالي. وتعليقاً على الواقعة، ووفقا لما أورده موقع سكاي نيوز عربية، فقد أكد رئيس جامعة طنطا إن إدارة الجامعة استجابت لطلب إجراء مناقشة رمزية لرسالة الدكتوراه؛ احتراما لقيمة العلم، وتقديرا للمجهود الكبير الذي بذله الباحث، وذلك في حضور زوجته وأبنائه وأفراد أسرته. ونوه إلى أن ما جرى سابقة لم تحدث من قبل على مستوى جامعة طنطا، وعلى الأرجح داخل الجامعات المصرية. وأشار رئيس الجامعة إلى أن ما قامت به إدارة الجامعة «رسالة موجهة لروح الباحث وأسرته وأعضاء هيئة التدريس؛ وتأكيد بأن الجامعة تحترم علماءها وباحثيها». وشدد على أنه من الناحية القانونية لا يمكن منح الباحث المتوفي درجة الدكتوراه، لكنه أكد أن الجانب الأهم هو «رمزية التكريم، حيث اجتهدنا فى إطار القوانين واللوائح المعمول بها إلى محاولة تقديم رسالة حب واحترام وتقدير للباحث وأسرته واللجنة المشرفة، ولو كان الأمر بيدي لكنت منحته درجة الدكتوراه».

وتحدث الدكتور مصطفى صادق، وكيل كلية التربية السابق وصاحب مبادرة المناقشة الشرفية للدكتوراه، قائلاً إن الفكرة بدأت بمناشدة رئيس جامعة طنطا، والدكتور كمال عكاشة نائب رئيس الجامعة، من أجل الموافقة

على مناقشة الرسالة شرفيا من أجل حفظ حق الباحث، والجهد العلمي الكبير الذي بذله طيلة خمس سنوات سابقة. وأضاف صاحب مبادرة مناقشة الباحث المتوفى أن الباحث حصل على ماجستير واستكمل الإعداد لرسالة الدكتوراه قبل خمسة أعوام بقسم مناهج التدريس بكلية التربية، لكن مرض السرطان هاجمه في مايو ٢٠٢٠م، وظل يصارع الزمن والمرض ويلح في تحديد موعد للمناقشة قبل أن يلقى ربه، لكنه توفى قبل أيام من المناقشة. ويستطرد: حصلنا على الموافقات اللازمة لإجراء المناقشة؛ بداية من مجلس قسم المناهج، ثم لجنة الدراسات العليا بالجامعة، ومجلس الكلية، ثم الجامعة ومجلس الجامعة، واستغرقت تلك الإجراءات ثلاثة أشهر، وبعد هذا الجهد وافق مجلس الجامعة على مناقشة شرفية لرسالة الباحث وتأبينه وتكريم أسرته. وأوضح الدكتور مصطفى صادق أنه في اليوم المحدد، اجتمعت اللجنة العلمية في قاعة البحث العلمي بالكلية، حيث قامت الدكتورة سعاد شاهين مشرفة الرسالة باستعراض ملخص للرسالة بدلاً من الباحث. ويؤكد الدكتور مصطفى صادق أن لجنة الاشراف وافقت على رسالة الدكتوراه، ووجهت بطباعتها في مجلة كلية التربية، لحفظ حقوق الباحث، إضافة إلى حفظها في مكتبة الكلية لاطلاع الباحثين عليها، وبذلك نكون قد كرمنا الباحث وأسرته وعملنا على حفظ حقه ونتاجه العلمي. ويبين أن مناقشة الرسالة شرفية، لأنه لا يمكن من الناحية القانونية منح الباحث درجة الدكتوراه، حيث يشترط قانون الجامعات لمنح الدرجة علانية المناقشة وحضور الباحث، والمشرفين على الرسالة.

ووجهت زوجة الباحث محمد شاهين الشكر والتقدير لإدارة جامعة طنطا، التي تعاملت بروح القانون وليس بنصوصه، وسمحت بالمناقشة الرمزية لرسالة دكتوراه زوجها الراحل. وتقول إن الأسرة استقبلت خبر مناقشة الجامعة لرسالة الدكتوراه بسعادة بالغة، لأن الرسالة لن تحفظ فى الأدراج وسيخرج مجهوده للنور، وستكون الرسالة علم ينتفع به. لكن زوجة الباحث الراحل، قالت إنها لا تعلم حتى اللحظة ما إذا كان زوجها قد حصل على درجة الدكتوراه أم لا.. وأن ما تتمناه هو منح زوجها الدرجة، خاصة بعد المجهود الشاق الذي بذله على مدار أربع سنوات في إعداد الرسالة، التي كانت بمثابة الحلم الكبير له. وتساءلت: «حتى وإن كان الأمر مخالفاً لقانون الجامعات، ألا يمكن تعديل القانون، واستثناء بعض الحالات مثل حالة زوجي بمنحه درجة الدكتوراه». وتُقدم رسالة الباحث محمد شاهين؛ نموذجاً عملياً يمكن أن يستفيد منها المعلمون عن طريق التعلم

التشاركي فى إنتاج المقررات الإلكترونية، والإسهام فى تحقيق أهداف التطوير التربوي والتي تحث على تنمية قدرات التفكير المختلفة ومنها التفكير الناقد لدعم معلمي المرحلة الإعدادية[٢٣].

وفي يوم السبت الموافق التاسع عشر من شهر أبريل ٢٠٢٥م، وفي لفتة إنسانية وعلمية غير مسبوقة، وخطوة إنسانية، ناقشت جامعة سوهاج، رسالة دكتوراه للباحث إبراهيم محمود عبده شمسية المدرس المساعد بكلية التكنولوجيا والتعليم، الذي وفاته المنية قبل ايام قليلة من تحديد موعد المناقشة. وجاءت الرسالة بعنوان «توفير الطاقة في تطبيقات تكييف الهواء باستخدام المبرد التبخيري والطاقة الشمسية». وقدم رئيس جامعة سوهاج خالص تعازيه لأسرة الباحث، منوهاً بأن ما جرى سابقة لم تحدث من قبل على مستوى جامعة سوهاج، وهو الموافقة على مناقشة الرسالة شرفيا احتراما لقيمة العلم، وتقديرا للمجهود الكبير الذي بذله الباحث. وأوضح رئيس الجامعة أن الهدف من ذلك هو حفظ لحق ملكيته الفكرية وحتى لا يذهب جهده سدى، وتكريما له بعد وفاته ومحاولة لإدخال السرور على اسرته، مشيداً بموضوع الدراسة التي تتماشي مع متطلبات العصر الحديث. ويرى البعض أن قرار الموافقة على مناقشة رسالة الدكتوراة لباحث متوفى يأتي حفاظًا على الحقوق العلمية للباحث، ولضمان عدم استغلال بحثه أو نسبه إلى آخرين، وحتى لا تحفظ الرسالة في الأدراج ويخرج مجهوده للنور، وتكون الرسالة علم ينتفع به[٢٤].

ولم يتوقف الأمر عند الجامعات المصرية، وإنما امتد إلى بعض الجامعات العربية. فعلى سبيل المثال، وفي يوم الجمعة الموافق السادس من شهر يونيو/ حزيران ٢٠٢٤م، منحت جامعة القاضي عياض في مدينة مراكش المغربية، الباحث الفلسطيني هاني دراوشة درجة الدكتوراه بعد عام من وفاته على أطروحته التي كان

([٢٣]) راجع: موقع العربية نت، دبي، ٢٥ مارس ٢٠٢١م، خبر تحت عنوان «في سابقة.. منح الدكتوراه لمتوفى رحل قبل مناقشتها في مصر.. ناقشت اللجنة العلمية في الكلية الرسالة رمزيا في حضور زوجته وأبنائه وأفراد أسرته»؛ موقع سكاي نيوز عربية، أبو ظبي، ٢٩ مارس ٢٠٢١م، خبر تحت عنوان: سابقة بجامعات مصر.. مناقشة رسالة دكتوراه «بعد وفاة صاحبها».

([٢٤]) راجع: موقع صدى البلد، القاهرة، السبت الموافق ١٩ أبريل ٢٠٢٥م، خبر تحت عنوان «لأول مرة.. جامعة سوهاج تمنح درجة الدكتوراه ودرعا لباحث بعد وفاته».

من المفترض مناقشتها. ووسط حضور كبير من الطلاب والباحثين والإعلاميين ووسائل إعلامية، ولجنة المناقشة المكونة من ستة من أساتذة الجامعة، تم مناقشة أطروحة الدكتوراه التي أعدها الباحث المتوفى بعنوان «التهرب الضريبي وأثره على الخزينة العامة، فلسطين نموذجا». وبدلاً من جلوس الباحث أمام اللجنة لمناقشة الأطروحة، اكتفت اللجنة بوضع صورة له، تكريماً له ولأطروحته التي أكمل تجهيزها قبل وفاته. وبعد إجراءات المناقشة، قررت اللجنة العلمية قبول الأطروحة، ومنحت الباحث درجة الدكتوراه في الحقوق بتقدير «مشرف جدا»، مع التوصية بالنشر. وجدير بالذكر أن الباحث المذكور قد توفي قبل نحو عام من تاريخ المناقشة، في حادث سير في الضفة الغربية، ومع ذلك لم تمنع حادثة الوفاة، الكلية من إجراءات حصوله على درجة الدكتوراة خاصة أنه أكمل أطروحته بالفعل. وقبل وفاته، كان الباحث في إطار إنهاء الإجراءات الإدارية اللازمة لمناقشة هذه الأطروحة. وقد أثارت الحادثة ردود أفعال في مواقع التواصل الاجتماعي في المغرب العربي، حيث اعتبرها عبد الفتاح بلعمشي، أستاذ العلاقات الدولية والقانون الدولي بالكلية «شرفية ورمزية». وأضاف بلعمشي، في منشور عبر فيسبوك، أن هذه المناقشة «تعد تكريما لروح الباحث دراوشة رحمه الله، ولأسرته ولكل فلسطين، وللعلاقات بين البلدين والشعبين الشقيقين». وبدوره، أشاد الأكاديمي المغربي هشام المراكشي بهذه المبادرة من الكلية. وكتب المراكشي في منشور له في صحفته في الفيس بوك: الجميل هو الحضور الغفير لجمهور الباحثين والطلبة لفعالية المناقشة، وتابع بالقول: «إنها القضية الفلسطينية التي تعيش في وجدان المغاربة»[٢٥].

([٢٥]) راجع: موقع يمن ديلي نيوز، ٨ يونيو ٢٠٢٤م، خبر تحت عنوان «جامعة في المغرب تناقش أطروحة دكتوراه لطالب فلسطيني توفي قبل عام»؛ موقع (RT)، ١١ يونيو ٢٠٢٤م، خبر تحت عنوان «جدل في المغرب بعد مناقشة أطروحة طالب دكتوراه فلسطيني راحل.. خلفت مبادرة أساتذة من جامعات متعددة منح طالب فلسطيني راحل شهادة الدكتوراه بميزة مشرف جدا حالة من الجدل في المغرب».

جواز الجمع بين الدكتوراة الأكاديمية والدكتوراة الفخرية

قد يكون الحاصل على الدكتوراة الفخرية حاصلاً من قبل على الدكتوراة الأكاديمية. فعلى سبيل المثال، وفي العام ١٩٤١م، منحت جامعة القاهرة الدكتوراة الفخرية للدكتور أحمد لطفي السيد باشا مدير الجامعة الأسبق دكتوراه فى الفلسفة.

وحصل العالم المصري الدكتور أحمد زويل على دكتوراه فخرية من جامعة أوكسفورد، وهي واحدة من أعرق جامعات العالم، ثم حصل عليها من الجامعة الأمريكية بالقاهرة والإسكندرية، وذلك بعد حصوله على جائزة نوبل فى الكيمياء.

كذلك، وأثناء فترة رئاسته للدولة المصرية، قامت إحدى الجامعات في جمهورية باكستان الإسلامية بمنح الدكتوراه في الفلسفة للرئيس المعزول محمد مرسى. وقد علق البعض على القرار، مستغرباً أن يتم منح الدكتوراة الفخرية في الفلسفة لشخص ما، رغم أن دراسته كانت فى الهندسة. وتجدر الإشارة في هذا الصدد أن الجامعة لم تبرر سبب حصول محمد مرسى على هذه الدكتوراه، ولم تبين حيثيات منح الجائزة أسباب حصوله عليها أو إسهاماته فى علم الفلسفة.

وفي مساء يوم الأربعاء الموافق السادس عشر من شهر يونيو ٢٠٢١م، وبمناسبة زيارته الرسمية إلى الجمهورية الإيطالية، تحصل رئيس الجمهورية قيس سعيد على الدكتوراة الفخرية في القانون من الجامعة الإيطالية العريقة «لاسابينزا»[٢٦]. وجدير بالذكر أن الرئيس التونسي قيس سعيد هو أستاذ للقانون الدستوري

([٢٦]) راجع: الموقع الالكتروني لرئاسة الجمهورية التونسية، خبر تحت عنوان «رئيس الجمهورية يتحصل على الدكتوراة الفخرية من جامعة لاسابينزا»، تاريخ تصفح الموقع يوم السبت الموافق ٢٤ مايو ٢٠٢٥م.

بالجامعة وكان رئيساً للجمعية التونسية للقانون الدستوري في الفترة من ١٩٩٥م حتى تاريخ دخوله إلى قصر قرطاج رئيساً للجمهورية التونسية في سنة ٢٠١٩م.

عدم ارتباط الدكتوراة الفخرية بسن معين

فى شهر يناير ٢٠٠٩م، دعت جامعة روهامبتون فى جنوب غرب لندن سامي يوسف لقبول شهادة الدكتوراه الفخرية، تقديراً لمساهمته فى مجال الموسيقى. وبهذا، أصبح سامي يوسف أصغر حائز على الدكتوراه الفخرية فى الآداب بجامعة روهامبتون، حيث منحت له في سن الثامنة والعشرين من عمره.

منح الدكتوراة الفخرية لشخصية عرائس

لم يقتصر منح الدكتوراة الفخرية على بني البشر. ففي سابقة غير مألوفة، منحت جامعة «هامبتون» في نيويورك درجة الدكتوراة الفخرية لشخصية العرائس «الضفدع كيرمت» (Kermit the Frog) عام ١٩٨٦م[٢٧].

(٢٧) Cailin Riley, More Than ٢٠ Years Ago, One Very Special Individual Was Bestowed With an Honorary Degree at Southampton College: Kermit the Frog, author, published in the site internet (https://www.٢٧east.com), Jan ١٠, ٢٠٢٤.

المبحث الخامس

مدى ملاءمة منح الدكتوراة الفخرية للمسؤولين الحكوميين

يجري العمل غالباً على منح الدكتوراة الفخرية للمسؤولين الحكوميين الأجانب. وللتدليل على ذلك، وبالاطلاع على سجل الشخصيات التي حصلت على الدكتوراه الفخرية من جامعة القاهرة عبر تاريخها الطويل، نجد أن عددهم قد بلغ (٨٩) شخصية فقط، وهو عدد قليل جداً، بالمقارنة بغيرها من الجامعات النظيرة على مستوى العالم. وأول الحاصلين على الدكتوراه الفخرية هو الرئيس السادس والعشرين للولايات المتحدة الأمريكية «تيودور روزفلت»، والذي شغل هذا المنصب لفترتين متتاليتين في الفترة من ١٩٠١ إلى ١٩٠٩م، وقد حصل على الدكتوراه الفخرية في العام التالي مباشرة لتركه مهام منصبه، وكان ذلك في الثامن من مارس عام ١٩١٠م. أما آخر الحاصلين على الدكتوراه الفخرية فهو الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، وكان ذلك في شهر أبريل ٢٠١٦م. ومن العدد الإجمالي للحاصلين على الدكتوراه الفخرية من جامعة القاهرة، يبلغ عدد المصريين أحد عشر شخصاً فقط، والبقية من الأجانب، وعددهم (٧٨) شخصاً، منهم ثمانية من الجنسيات العربية وستة من أفريقيا جنوب الصحراء، أولهم الرئيس الغاني «كوامي نكروما» وآخرهم المناضل الأفريقي ورئيس جنوب أفريقيا الأسبق «نيلسون مانديلا». وتعتبر سنة ١٩٢٨م أكثر السنوات التي فيها منح الدكتوراه الفخرية من جامعة القاهرة، حيث حدث ذلك (١٨) مرة، تليها سنة ١٩٥٠م وتم خلالها منح الدكتوراه الفخرية (١٥) مرة، ثم تأتي بعد ذلك سنة ١٩٣٢م وتم فيها منح الدكتوراه الفخرية ثمان مرات. أما أطول فترة انقطاع، لم يحدث خلالها منح الدكتوراه الفخرية، فكانت ثمان عشرة سنة، وحدثت مرتين؛ أولاهما، كانت خلال الفترة من ١٩١٠م إلى ١٩٢٨م، والثانية خلال فترة حكم الرئيس الأسبق حسني مبارك، وتحديداً خلال الفترة من ١٩٩٠م إلى ٢٠٠٨م. وإذا كان مفهوماً فترة الانقطاع الأولى، حيث يمكن إرجاع ذلك إلى نشوب الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ – ١٩١٨) ثم ثورة ١٩١٩ وما تبعها من أحداث انتهت بصدور دستور ١٩٢٣م، فإن فترة الانقطاع الثانية تبدو عسيرة على الفهم والتبرير.

وفي إحدى حلقات برنامجه «علم السياسة»، والتي جاءت تحت عنوان «الدكتورة أنجيلا ميركل تغادر: الجرسونة التي جعلت أخاها خادماً وتزوجت مشرف الدكتوراه»، والمنشورة على موقع التواصل الاجتماعي يوتيوب يوم الجمعة الموافق الثاني والعشرين من يناير ٢٠٢١م، حث الكاتب الكبير الأستاذ أحمد المسلماني جامعة القاهرة على توجيه الدعوة إلى أنجيلا ميركل، لإلقاء محاضرة، مثل تلك التي ألقاها أوباما، على أن يتم تحديد موعدها بعد أن تترك منصبها وبعد أن تضع جائحة كورونا أوزارها، كما دعا الجامعة المصرية الأم إلى منح الدكتوراه الفخرية للزعيمة الألمانية، مؤكداً أنها حصلت على أكثر من عشر دكتوراه فخرية، منها دكتوراه من الجامعة العبرية.

وكما أشار الأستاذ أحمد المسلماني، فقد سبق لجامعة القاهرة أن استضافت الرئيس الأمريكي الأسبق «باراك أوباما» في بداية حكمه، حيث تحدث إلى العالم الإسلامي من منصة قاعة المؤتمرات في جامعة القاهرة العريقة. ولكن، لم يتم منح باراك أوباما الدكتوراه الفخرية، ولا ندري إذا كان قد تم التفكير في ذلك أم لا[٢٨].

وفي هذا الصدد، يمكن القول إن استضافة الشخصيات السياسية والعلمية الأجنبية، ومنحها الدكتوراه الفخرية هي إحدى الوسائل التي يمكن من خلالها تعزيز سمعة جامعة القاهرة على مستوى العالم، ويمكن من خلالها أيضاً أن تلعب الجامعة العريقة دوراً في خدمة السياسة الخارجية، بشرط أن يحدث ذلك في إطار استراتيجية عامة متناغمة ومتسقة مع توجهات الحكومة المصرية، وبعد التشاور والتنسيق مع القيادة السياسية. وفيما يتعلق بكلية الحقوق على وجه الخصوص، يلاحظ أن العديد من زعماء العالم العربي والأجنبي هم من الحاصلين على دراسات في القانون، نذكر منهم الرئيس الروسي «فلاديمير بوتين» والرئيس الصيني «شي جين بينج» والعاهل المغربي «محمد السادس» والرئيس الفرنسي السابق «فرانسوا هولاند». والمأمول هو أن

(٢٨) راجع: جريدة الشروق، القاهرة، الأحد الموافق ٢٤ يناير ٢٠٢١م، خبر تحت عنوان: «المسلماني يطالب بمنح أنجيلا ميركل الدكتوراه الفخرية من جامعة القاهرة».

تقوم كلية الحقوق جامعة القاهرة بدعوة أحدهم أو بعضهم للحديث عن «تأثير دراسته للقانون على قرارته وتصوراته وسياساته»[٢٩].

وهكذا، يبدو سائغاً ومقبولاً أن تعمد الجامعات الحكومية الوطنية إلى منح الدكتوراة الفخرية للمسؤولين الحكوميين الأجانب. وفي المقابل، نعتقد من غير المناسب أو الملائم أن تقوم الجامعات بمنح الدكتوراة الفخرية للمسؤولين الوطنيين أثناء توليهم أو شغلهم مهام مناصبهم. ونعتقد من المناسب النص صراحة على حظر هذه الممارسة.

(٢٩) راجع: مقالنا بعنوان «أنجيلا ميركل في جامعة القاهرة»، جريدة الوطن، القاهرة، نافذة الرأي، الثلاثاء الموافق ٢٦ يناير ٢٠٢١م.

المبحث السادس

إجراءات منح الدكتوراة الفخرية

طبقاً للمادة الرابعة من لائحة منح الدكتوراة الفخرية في جامعة الشارقة، الصادرة بقرار رئيس جامعة الشارقة رقم ١٣ لسنة ٢٠٢٠م، «تُمنح شهادة الدكتوراة الفخرية وفق الإجراءات الآتية:

١- اقتراح وعرض مفصل من مدير الجامعة لمجلس عمداء الجامعة عن إنجازات الشخصية المرشحة ومدى توافر شروط منحها الدكتوراة الفخرية.

٢- توصية بالإجماع من مجلس عمداء الجامعة على منح شهادة الدكتوراة الفخرية.

٣- اعتماد مجلس أمناء جامعة الشارقة بالإجماع لتوصية مجلس عمداء الجامعة.

٤- تُمنح شهادة الدكتوراة الفخرية في احتفال خاص، تُحدد مراسمه وإجراءاته بقرار من رئيس الجامعة».

وفي المملكة المغربية، ووفقاً للمادة الأولى مكررة من المرسوم رقم ٢.٠٣.٣١٧ صادر في ١٨ من شعبان ١٤٢٤ (١٥ أكتوبر ٢٠٠٣) يتعلق بمنح لقب الدكتوراه الفخرية من لدن الجامعات، متممة بالمرسوم رقم ٢.٢٢.٧٦٩ صادر في ٩ ربيع الأول ١٤٤٥ (٢٥ سبتمبر ٢٠٢٣)، «يصدر اقتراح منح اللقب السالف الذكر عن السلطة الحكومية المكلفة بالتعليم العالي أو عن أحد رؤساء الجامعات، ويتم منحه وفق المسطرة أدناه». وتنص المادة الثانية من المرسوم ذاته على أن «يعرض رئيس الجامعة المعنية مسبقاً كل اقتراح لمنح لقب الدكتوراه الفخرية على موافقة السلطة الحكومية المكلفة بالتعليم العالي، إلا إذا صدر هذا الاقتراح عن السلطة المذكورة. يرفع رئيس الجامعة إلى السلطة الحكومية المذكورة الأسباب الداعية إلى اختيار الشخصية المقترحة وبيان سيرتها الذاتية والخدمات التي أسدتها ومجالات تميزها». وتنص المادة الثالثة من المرسوم ذاته على أن «يكون اقتراح منح لقب الدكتوراه الفخرية موضوع مداولة الجهاز التداولي للجامعة المعنية، وذلك بعد

موافقة السلطة الحكومية المكلفة بالتعليم العالي، واستطلاع رأي السلطة الحكومية المكلفة بالشؤون الخارجية، إذا تعلق الأمر بشخصية أجنبية. لهذه الغاية، يجتمع الجهاز التداولي للجامعة في أقرب الآجال بمبادرة من الرئيس في دورة استثنائية وفي مجلس مصغر يقتصر على أساتذة التعليم العالي ورؤساء المؤسسات التابعة للجامعة المعنية. وتعتمد القرارات بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين، وعند تساوي الأصوات يعتبر صوت الرئيس مرجحاً». وتنص المادة الرابعة من المرسوم ذاته على أن «تتم الموافقة على مقرر الجهاز التداولي للجامعة القاضي بمنح الدكتوراه الفخرية، بقرار للسلطة الحكومية المكلفة بالتعليم العالي». وتنص المادة الخامسة من المرسوم ذاته على أن «تعد شهادة منح لقب الدكتوراه الفخرية وتوقع من لدن رئيس الجامعة المعنية. وتسلم هذه الشهادة لحامل هذا اللقب وفق المراسم المقررة من لدن الجامعة المعنية».

المبحث السابع

سحب الدكتوراة الفخرية

طبقاً للمادة الخامسة من لائحة منح الدكتوراة الفخرية في جامعة الشارقة، الصادرة بقرار رئيس جامعة الشارقة رقم ١٣ لسنة ٢٠٢٠م، «للجامعة الحق بسحب شهادة الدكتوراة الفخرية عن الشخصية التي مُنحت لها حال قيامها بأي عمل يُخالف القيم التي مُنحت على أساسها الشهادة».

والواقع أن بعض الحالات التي تم فيها تكريم الشخص بمنحه الدكتوراة الفخرية أو بإعلان فوزه بإحدى الجوائز الدولية المرموقة قد أثارت لغطاً كبيراً بعد ذلك، بسبب صدور تصرفات عن هذا الشخص تتنافى مع الأساس الذي تم بناءً عليه التكريم. ومع ذلك، فقد تباينت مواقف الجامعات المانحة للدكتوراة الفخرية أو الجهات المانحة للجوائز. وبشكل عام، يمكن القول إن سحب الدكتوراة الفخرية من الحاصلين عليها إذا صدر عنهم أي عمل أو سلوك يخالف القيم التي منحت على أساسها الشهادة هو أمر متعارف عليه، ويشكل عرفاً معمولاً به في معظم جامعات العالم. ومع ذلك، فإن بعض الجامعات قد رفضت سحب الدكتوراة الفخرية. وسنحاول إلقاء الضوء على الممارسات المختلفة للجامعات في هذا الشأن، سواء تلك التي قامت بسحب الدكتوراة الفخرية أو التي رفضت سحبها، وذلك على النحو التالي:

سحب الدكتوراة الفخرية الممنوحة من جامعة كارلتون الكندية لزعيمة ميانمار

في العشرين من شهر أكتوبر ٢٠١٨م، قامت جامعة كارلتون الكندية بسحب الدكتوراة الفخرية التي كانت قد منحتها في سنة ٢٠١١م لزعيمة ميانمار، أونج سان سوكي. وقالت الجامعة ومقرها بالعاصمة أوتاوا في بيان لها إن مجلس الجامعة صوت بالإجماع على سحب الدكتوراة الفخرية من زعيمة ميانمار، لفشلها في حماية مسلمي الروهينجا. وأتي قرار الجامعة بعد أن صوت البرلمان الكندي وبالإجماع أيضاً على تجريد أونج

سان سوكي من جنسيتها الكندية الفخرية، وتأكيده بأنها متواطئة في حملة القمع الوحشية على مسلمي الروهينجا. وكانت بعثة تقصي حقائق تابعة للأمم المتحدة قد خلصت في الآونة الأخيرة إلى أن جيش ميانمار يرتكب إبادة جماعية ضد الأقلية المسلمة والأقليات العرقية الأخرى وأن سوكي قد فشلت في واجبها في حماية مواطنيها.

وما يصدق على الدكتوراة الفخرية في هذا الصدد يصدق كذلك على أوجه التكريم والتشريف الأخرى، مثل الجنسية الفخرية والجوائز. فعلى سبيل المثال، عمدت مدينة أكسفورد البريطانية إلى تجريد أون سان سو تشي من جائزة حرية المدينة، بعد أن صوَّت مجلس المدينة بالإجماع على سحب تلك الجائزة منها، خلال الأسبوع الأول من شهر تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠١٧م، مُعللاً ذلك ببواعث قلق عميقة بشأن مُعاملة الروهينجا المسلمين تحت حكمها. وقالت ماري كلاركسون، العضو بالمجلس المحلي للمدينة وبحزب العمال، أن سمعة المدينة «تلطخت بسبب تكريم من يغضون البصر عن العنف». يجدر بالذكر أن أون سان سو تشي تلقت دراستها الجامعة في المدينة سالفة الذكر، وحصلت على جائزتها المذكورة بسبب نشاطاتها السابقة في مجال حقوق الإنسان.

وفي يوم السبت الموافق الثلاثين من شهر سبتمبر ٢٠١٧م، وفي بيان صادر عنها، أعلنت جامعة أكسفورد، حيث درست زعيمة ميانمار، أونغ سان سو تشي، أنها أزالت صورة لها، وذلك في قرار اتخذ على إثر الانتقادات الواسعة بسبب تعاملها مع أزمة الروهينجا. وقد قامت إدارة الكلية بوضع لوحة لزهرة يابانية مقدمة من الفنان الياباني يوشيهيرو تاكادا بدلاً من لوحة زعيمة ميانمار. وتأتي إزالة لوحة سوتشي قبل أيام قليلة من بدء العام الدراسي، ما أثار تساؤلات عما إذا كان القرار مرتبطا بعمليات التطهير العرقي ضد مسلمي الروهينجا التي تحدث في ميانمار. وجدير بالذكر أن زعيمة ميانمار تخرجت من كلية سانت هيوز بشهادة في الفلسفة والسياسة والاقتصاد عام ١٩٦٧م، قبل أن تحصل على درجة الماجستير في السياسة سنة ١٩٦٨م. وقالت الكلية في بيان: «تلقينا لوحة جديدة في وقت سابق هذا الشهر وسوف تعرض لفترة في المدخل الرئيسي»، وأضاف البيان: «في هذه الأثناء تم نقل لوحة أونغ سان سو تشي إلى موقع آمن». ولم تذكر الجامعة ما إذا كان قرار إزالة اللوحة مرتبطاً بالأزمة الراهنة في ولاية راخين بغرب ميانمار، التي تسببت بنزوح نحو نصف

مليون من الروهينجا من ميانمار البوذية في غالبيتها إلى بنجلاديش المجاورة. وتأتي إزالة اللوحة التي رسمها الفنان الصيني شين يانينغ عام ١٩٩٧م، قبيل بدء تلاميذ جدد حصصهم في الجامعة. واللوحة المذكورة كانت ملكا لزوج سو تشي، الأكاديمي في أكسفورد، مايكل آريس، وورثتها الجامعة بعد موته في سنة ١٩٩٩م.

سحب الدكتوراة الفخرية من الرئيس الأمريكي دونالد ترامب

سحبت الدكتوراة الفخرية مرتين من الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب؛ الأولى، عام ٢٠١٥، عندما سحبت منه اسكتلندا لقب سفير الأعمال والدكتوراه الفخرية، وسط ردود فعل مستنكرة لتصريحاته ضد المسلمين، ودعواته لمنعهم من دخول الولايات المتحدة، حينما كان وقتها مرشحاً جمهورياً للرئاسة. أما المرة الثانية، عندما ألغت جامعة ليهاي في ولاية بنسلفانيا الأمريكية، درجة الدكتوراة الفخرية التي منحتها للرئيس ترامب منذ أكثر من ثلاثين عاما، وذلك بعد يومين من اقتحام المئات من أنصار ترامب مبنى الكابيتول، وعقب أعمال العنف والاشتباك بينهم وقوات الشرطة.

سحب الدكتوراة الفخرية الممنوحة من جامعة حلب للرئيس التركي أردوغان

في سنة ٢٠١٣م، وبعد مرور أربع سنوات على منحه الدكتوراة الفخرية في العلاقات الدولية في سنة ٢٠٠٩، قرر مجلس جامعة حلب سحب شهادة الدكتوراه الفخرية، التي منحها لرئيس حكومة تركيا آنذاك رجب طيب أردوغان، وذلك استجابة لرغبة مجالس الجامعات السورية والأوساط الأكاديمية والطلابية بسحبها، بسبب تآمره على الشعب السوري وممارساته التعسفية بحق المحتجين الأتراك، على حد وصف الجامعة.

سحب الدكتوراة الفخرية الممنوحة من جامعة الخرطوم للرئيس معمر القذافي

إبان ثورات الربيع العربي، وتحديدا في مارس ٢٠١١م، أدانت جامعة الخرطوم، أعمال العنف التي ارتكبها النظام الليبي بحق المدنيين، معلنة سحبها شهادة الدكتوراه الفخرية التي منحتها للزعيم الليبي معمر القذافي، في عام ١٩٩٦م.

رفض جامعة لوزان سحب الدكتوراة الفخرية الممنوحة للديكتاتور الإيطالي موسوليني

في العام ٢٠٢٢م، رفضت جامعة لوزان السويسرية سحب درجة الدكتوراه الفخرية التي منحتها في ثلاثينيات القرن العشرين للديكتاتور الإيطالي بينيتو موسوليني[٣٠]. وقالت جامعة لوزان إنها لا تريد إعطاء الانطباع بأنها تسعى إلى إنكار أو محو الماضي. وخلصت المراجعة إلى أن تكريم موسوليني كان «خطأ فادحا»، لكن يجب أن تظل الجائزة سارية كتحذير دائم ضد «الانجراف الأيديولوجي». وقال رئيس الجامعة إن قيمها مناقضة للفاشية. وكرمت جامعة لوزان الزعيم الفاشي في عام ١٩٣٧م، «لأنه تخيل وحقق في وطنه منظمة اجتماعية .... ستترك بصمة عميقة في التاريخ». وطُلب من الجامعة عدة مرات سحب التكريم المثير للجدل لموسوليني الذي كان حليفاً لأدولف هتلر خلال الحرب العالمية الثانية. وخلصت لجنة من الخبراء مكلفة بفحص القضية إلى أن قرار منح الدكتوراه «شكل خطأ جسيما من جانب السلطات الأكاديمية والسياسية في ذلك الوقت». وقالت اللجنة في تقرير نشر الجمعة «هذا اللقب يشكل شرعية لنظام مجرم وأيديولوجيته». لكن الجامعة قالت في بيان يوم الجمعة «بدلا من إنكار أو محو هذه الحادثة التي هي جزء من تاريخها، تريد الجامعة أن تكون بمثابة تحذير دائم»[٣١].

---

(٣٠) راجع: موقع (BBC News) عربي، ٢٥ يونيو/ حزيران ٢٠٢٢م، خبر تحت عنوان جامعة لوزان السويسرية ترفض سحب دكتوراه فخرية منحتها للزعيم الفاشي بينيتو موسوليني.

(٣١) Swiss university's academic award to Mussolini will not be revoked, Reuters, June ٢٥, ٢٠٢٢; Swiss university's academic award to Mussolini will not be revoked, Euro News, ٢٦ June ٢٠٢٢; Mussolini's Swiss doctorate allowed to live on, Swiss info, June ٢٤, ٢٠٢٢; Mussolini's honorary doctorate subject of Swiss university exhibition, Reuters, January ١٥, ٢٠٢٥.

رفض مؤسسة نوبل سحب الجائزة من زعيمة ميانمار

في الرابع من شهر سبتمبر ٢٠١٧م، أصدرت المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة بياناً دعت فيه لجنة جائزة نوبل لسحب جائزتها للسلام من أون سان سو تشي، وجاء في البيان المذكور: «إن ما تقوم به سلطات ميانمار من جرائم بشعة ضد أقلية الروهينجا المسلمة بمعرفة رئيسة وزرائها وتأييدها، عمل يتناقض مع أهداف جائزة نوبل ومع القانون الدولي وحقوق الإنسان»، وأشارت المنظمة من مقرها في مدينة الرباط بالمغرب أن رئيسة وزراء ميانمار فقدت الأهلية للجائزة بسبب دعمها للمجازر ضد المسلمين في بلادها، وطالبت المجتمع الدولي بالتدخل لوقف هذه المجازر[٣٢]. كذلك، وفي الأسبوع الأول من شهر سبتمبر ٢٠١٧م، حصدت عريضة تطالب بسحب جائزة نوبل للسلام من أون سان سو تشي أكثر من ٣٠٠ ألف توقيع جماهيري تطالب فيه اللجنة المنظمة للجائزة بسحب الجائزة منها. وتواجه سو كي انتقادات دولية بعضها من القس ديزموند توتو الحائز على الجائزة لعدم التحرك بما يكفي، لوقف ما تقول الأمم المتحدة إنها عمليات قتل جماعية واغتصاب وحرق للقرى في ولاية راخين.

ورداً على هذه الدعوات، وفي السادس من شهر سبتمبر ٢٠١٧م، أكد رئيس اللجنة النرويجية لجائزة نوبل استحالة سحب جائزة نوبل من أي شخص تسلمها، وذلك وفقاً لوصية ألفريد نوبل، وأن لجنة الجائزة غير مسؤولة عن أفعال أي شخص بعد استلامه للجائزة[٣٣].

([٣٢]) راجع: موقع (France ٢٤)، ٥ سبتمبر ٢٠١٧م، خبر تحت عنوان «دعوات لسحب جائزة نوبل من أونغ سان سو تشي بسبب صمتها إزاء العنف الممارس ضد مسلمي الروهينغا».

([٣٣]) راجع: مونت كارلو الدولية، ٧ سبتمبر ٢٠١٧م، خبر تحت عنوان «عريضة للمطالبة بسحب جائزة نوبل من اونغ سان سو تشي».

وفي شهر أغسطس/ آب ٢٠١٨م، قالت لجنة نوبل النرويجية التي تمنح جائزة نوبل للسلام إن قواعدها لا تسمح بسحب الجوائز.

وفي الثاني من شهر أكتوبر ٢٠١٨م، وفي مقابلة صحفية بمدينة ستوكهولم، قال رئيس مؤسسة نوبل إن بعض تصرفات الزعيمة المدنية لميانمار أونغ سان سو كي «مؤسفة»، لكن لن يتم سحب جائزة نوبل للسلام منها. وفي تصريحات قبل أيام من الإعلان عن اسم الفائز بالجائزة لهذا العام، قال رئيس مؤسسة نوبل إن سحب الجوائز رداً على أحداث وقعت بعد منحها ليس منطقي، لأن هذا يعني أنه يتعين على المحكمين بحث أحقية الفائزين بها بشكل مستمر. وأضاف «نرى كيف تثار التساؤلات كثيراً حول ما تفعله في ميانمار ونحن نساند حقوق الإنسان، إنها أحد قيمنا الأساسية. وبالنسبة لمدى مسؤوليتها عن ذلك فهذا حتما أمر مؤسف للغاية». وأشار رئيس مؤسسة نوبل إلى أن المؤسسة «لا ترى من المنطقي محاولة سحب الجوائز... سيجعلنا هذا ندخل في مناقشات مستمرة حول الأحقية وفقا لما يفعله الناس بعد ذلك... بعد حصولهم على الجائزة». وتابع «كان وسيظل هناك فائزون بنوبل يفعلون بعد منحهم الجائزة أموراً لا نقبل بها أو لا نرى أنها التصرف السليم. لا أعتقد أن بوسعنا تفادي هذا».

وفي الإطار ذاته، قال البروفيسور جير لوندستاد، الذي كان أميناً للجنة نوبل النرويجية في الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠١٤م: «حدث مرات عديدة من قبل أن تعرض الحائزون على الجائزة للانتقاد». وأوضح أن الجائزة لا تزال قوة دافعة في سبيل الخير حتى إذا تخلى بعض الفائزين فيما بعد عن مُثلها.

وجدير بالذكر أن محققين من الأمم المتحدة أصدروا تقريراً في شهر أغسطس/ آب ٢٠١٨م يتهم جيش ميانمار بارتكاب عمليات قتل جماعي لمسلمي الروهينجا «بنية الإبادة الجماعية» في عملية أسفرت عن فرار أكثر من سبعمائة ألف لاجئ عبر الحدود إلى دولة بنجلاديش المجاورة. وفي تاريخ صدور هذا التقرير، كانت سو كي التي فازت بجائزة نوبل للسلام عام ١٩٩١ بفضل نشاطها في سبيل الديمقراطية تقود حكومة ميانمار،

واتهمها التقرير ذاته بأنها لم تستخدم سلطتها «الأدبية» لحماية المدنيين. وتشرف مؤسسة نوبل، ومقرها ستوكهولم، على إدارة كل جوائز نوبل التي تمنحها منظمات مختلفة في السويد والنرويج.

وهكذا، وإزاء تباين الموقف بشأن الأشخاص الذين حصلوا على التكريم ثم صدرت عنهم بعد ذلك سلوكيات تتنافى مع الأساس والسبب الذي تم التكريم بناءً عليه، يبدو من المناسب أن يتدخل المشرع الوطني لتنظيم موضوع الدكتوراة الفخرية، وبحيث ينص صراحة على جواز سحب الدكتوراة الفخرية، وبحيث لا يكون الأمر راجعاً إلى محض إرادة كل جامعة مانحة للدكتوراة الفخرية، وأن يتم وضع آلية محددة لاتخاذ قرار السحب.

حالات أخرى أثارت لغطاً بشأن أساس حصولها على التكريم

شن بعض الحاصلين على جائزة نوبل للسلام حروباً أو أججوا نيرانها بعد الفوز بها، ولكن لم يصل الأمر إلى حد المطالبة بسحب الجائزة منهم. فعلى سبيل المثال، اقتسم وزير الخارجية الأميركي هنري كيسنجر جائزة ١٩٧٣م مع زعيم فيتنام الشمالية لو دوك ثو عن محاولة ثبت فشلها فيما بعد، لإنهاء الحرب الفيتنامية. ورفض ثو الجائزة ليصبح حتى الآن الفائز الوحيد الذي رفض تسلمها. وقد انتهت الحرب عام ١٩٧٥م بسقوط سايجون في أيدي قوات فيتنام الشمالية.

وفي سنة ١٩٨٢م، وبعد أربع سنوات من اقتسام جائزة نوبل للسلام مع الرئيس المصري الراحل أنور السادات بفضل اتفاق كامب ديفيد للسلام، أمر رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيجن بغزو لبنان عام ١٩٨٢م، حيث شهدت عملية الغزو ارتكاب العديد من المجازر الوحشية، ومنها مجزرة صبرا وشاتيلا.

وغير بعيد عن الصراع العربي الإسرائيلي، اقتسم الزعيم الفلسطيني الراحل ياسر عرفات جائزة نوبل للسلام عن العام ١٩٩٤ مع الزعيمين الإسرائيليين إسحق رابين وشيمون بيريس عن اتفاقات أوسلو التي لم تؤد إلى تسوية الصراع العربي الإسرائيلي إطلاقاً. بل إن اسحاق رابين قد اغتيل على يدي يميني متطرف من القوميين اليهود عام ١٩٩٥م، وخرج بيريس من منصبه في انتخابات جرت بعد ذلك بثمانية أشهر.

وفي سنة ١٩٩١م، وبعد عام واحد من فوزه بجائزة نوبل للسلام عن عام ١٩٩٠م بسبب دوره في وضع نهاية سلمية للحرب الباردة، أرسل الزعيم السوفيتي السابق، ميخائيل جورباتشوف، جيشه ودباباته لمحاولة منع استقلال دول البلطيق، رغم أنه سمح فيما بعد باستقلالها.

وعندما فاز الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما بالجائزة عام ٢٠٠٩م، بعد شهور فحسب من توليه منصبه، أبدى هو نفسه دهشته. وبحلول الوقت الذي وصل فيه إلى أوسلو لتسلم الجائزة في نهاية العام كان قد أمر برفع عدد القوات الأميركية في أفغانستان لثلاثة أمثالها. وفي خطابه الذي ألقاه بمناسبة تسلمه الجائزة، قال أوباما: «سأكون مقصراً إذا لم أعترف بالجدل البالغ الذي ولده قراركم الكريم. فأنا مسؤول عن نشر آلاف من الشباب الأميركيين للقتال في أرض بعيدة. بعضهم سيقتل والبعض الآخر سيُقتل. ولذا فأنا موجود هنا ولدي إحساس شديد بثمن الصراع المسلح».

المبحث الثامن

مدى جواز استخدام لقب دكتور

في الماضي البعيد، كانت الدرجة الفخرية تمنح الزمالة الأكاديمية، مما يتيح للمتلقي الامتيازات الكاملة في الجامعة، وهي امتيازات كانت أكثر شمولاً من الآن. أما في الوضع الحالي، فإن الدكتوراة الفخرية لا تمنح صاحبها أي امتيازات، ويقتصر الأمر فيها على معاني التكريم والتشريف. وقد حرصت بعض التشريعات العربية الصادرة مؤخراً على تأكيد هذا المعنى. فعلى سبيل المثال، وفي المملكة المغربية، ووفقاً للمادة السادسة الفقرة الأولى من المرسوم رقم ٢.٠٣.٣١٧ صادر في ١٨ من شعبان ١٤٢٤ (١٥ أكتوبر ٢٠٠٣) يتعلق بمنح لقب الدكتوراه الفخرية من لدن الجامعات، متممة بالمرسوم رقم ٢.٢٢.٧٦٩ صادر في ٩ ربيع الأول ١٤٤٥ (٢٥ سبتمبر ٢٠٢٣)، «يعتبر لقب الدكتوراه الفخرية لقباً شرفياً لا يخول لحامله أي حقوق مرتبطة بحيازة دبلوم وطني من درجة دكتور».

والواقع أنه يمكن القول بعدم أحقية الحاصلين على الدكتوراة الفخرية في استخدام لقب «دكتور»، ولو لم يوجد نص صريح في هذا الشأن. فكما يوحي اسمها، تُمنح الدرجات الفخرية لتكريم الفرد، وليس لها أي علاقة بالدرجات الأكاديمية، أو إضافة في المراجع العلمية، كما لا توجد امتيازات أكاديمية أو مهنية مرتبطة بالدرجات الفخرية. وترتيباً على ذلك، لا يجوز للشخص الحاصل على الدكتوراة الفخرية أن يستخدم لقب «دكتور»، كما لا يجوز أن يطلق الآخرون عليه هذا اللقب، ولا ينبغي استخدامه في الاتصالات الكتابية، بما في ذلك بطاقات العمل.

وفي المقابل، يجوز للحاصلين على الدكتوراه الفخرية الإشارة إلى هذا التكريم في سيرتهم الذاتية، ولكن تحت عنوان «شهادات التقدير» وليس «الخبرات التعليمية».

ورغم أنه لا يحق لحاملي الدكتوراه الفخرية إضافة لقب «دكتور» قبل أسمائهم، فإن العالم والسياسي الأمريكي «بنجامين فرانكلين» (Benjamin Franklin) قد أطلق على نفسه لقب «دكتور فرانكلين»، على إثر حصوله على الدكتوراه الفخرية من جامعة «سانت أندروز» عام ١٧٥٩م وجامعة أكسفورد عام ١٧٦٢م، تقديراً من الجامعتين لإنجازاته العلمية.

المبحث التاسع

مدى جواز منح الدكتوراة الفخرية للشخصية ذاتها من عدة جامعات وطنية

في المملكة المغربية، ووفقاً للمادة السادسة الفقرة الثانية من المرسوم رقم ٢.٠٠٣.٣١٧ صادر في ١٨ من شعبان ١٤٢٤ (١٥ أكتوبر ٢٠٠٣) يتعلق بمنح لقب الدكتوراه الفخرية من لدن الجامعات، متممة بالمرسوم رقم ٢.٢٢.٧٦٩ صادر في ٩ ربيع الأول ١٤٤٥ (٢٥ سبتمبر ٢٠٢٣)، «لا يمكن منح لقب الدكتوراه الفخرية لنفس الشخصية من لدن عدة جامعات».

خاتمة

تناولنا في هذه الدراسة موضوع «الدكتوراة الفخرية». وقد تبين لنا عبر صفحات البحث مدى الأهمية التي تحظى بها دراسة هذا الموضوع، منظوراً في ذلك إلى تزايد حالات الجدل المجتمعي التي تثيرها الأخبار عن حصول بعض الشخصيات على درجة الدكتوراة الفخرية من مراكز مغمورة أو غير معروفة. كذلك، يكتسب هذا الموضوع أهميته من ندرة الدراسات المتعلقة به. ولا نغالي إذا قلنا إنه لا توجد دراسة واحدة تناولت هذا الموضوع، ويصدق ذلك على الفقه القانوني العربي والأجنبي على حد سواء.

الفهرس

مقدمة.....٣

أهمية الدراسة ٥

التشريعات موضوع الدراسة ٩

خطة الدراسة ١٠

المبحث الأول : ماهية الدكتوراة الفخرية ١٢

الدكتوراة (بالتاء المربوطة) أم الدكتوراه (بالهاء).....١٢

الدكتوراة الفخرية أم الدكتوراة الشرفية.....١٧

المبحث الثاني: جهات الاختصاص بمنح الدكتوراة الفخرية.....١٨

المبحث الثالث: أنواع الدكتوراة الفخرية.....٢١

المبحث الرابع: شروط منح الدكتوراة الفخرية ٢٣

منح الدكتوراة الفخرية للزعماء الوطنيين.....٢٤

منح الدكتوراة الفخرية للرؤساء والملوك الوطنيين ٢٤

منح الدكتوراة الفخرية للمسؤولين الحكوميين الوطنيين.....٢٤

منح الدكتوراة الفخرية لرؤساء الهيئات القضائية.....٢٥

منح الدكتوراة الفخرية لرؤساء الدول الأجنبية.....٢٥

منح الدكتوراة الفخرية للمناضلين في الدفاع عن حقوق الإنسان ٢٨

منح الدكتوراة الفخرية لأعضاء هيئات التدريس في الجامعات الأجنبية.....٢٩

منح الدكتوراة الفخرية للناشطين في العمل الاجتماعي ٣١

منح الدكتوراة الفخرية للفنانين والإعلاميين ٣١

منح الدكتوراة الفخرية للرياضيين المتميزين.....٣٣

منح الدكتوراة الفخرية لشخصيات دينية ٣٣
منح الدكتوراة الفخرية لباحثين متوفين قبل إجراء المناقشة ٣٤
جواز الجمع بين الدكتوراة الأكاديمية والدكتوراة الفخرية..... ٣٩
عدم ارتباط الدكتوراة الفخرية بسن معين ٤٠
منح الدكتوراة الفخرية لشخصية عرائس ٤٠
المبحث الخامس: مدى ملاءمة منح الدكتوراة الفخرية للمسؤولين الحكوميين..... ٤١
المبحث السادس: إجراءات منح الدكتوراة الفخرية..... ٤٤
المبحث السابع: سحب الدكتوراة الفخرية ٤٦
سحب الدكتوراة الفخرية الممنوحة من جامعة كارلتون الكندية لزعيمة ميانمار ٤٦
سحب الدكتوراة الفخرية من الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ٤٨
سحب الدكتوراة الفخرية الممنوحة من جامعة حلب للرئيس التركي أردوغان ٤٨
سحب الدكتوراة الفخرية الممنوحة من جامعة الخرطوم للرئيس معمر القذافي ٤٩
رفض جامعة لوزان سحب الدكتوراة الفخرية الممنوحة للديكتاتور الإيطالي موسوليني ٤٩
رفض مؤسسة نوبل سحب الجائزة من زعيمة ميانمار ٥٠
حالات أخرى أثارت لغطاً بشأن أساس حصولها على التكريم ٥٢
المبحث الثامن: مدى جواز استخدام لقب دكتور ٥٤
المبحث التاسع: مدى جواز منح الدكتوراة الفخرية للشخصية ذاتها من عدة جامعات وطنية..... ٥٦
خاتمة..... ٥٧